واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان

الباحثة / غادة أحمد حسن إبراهيم
أ.د / أحمد محمد أحمد محمد
أستاذ أصول التربية – كلية التربية – المنيا

د / زينب محمود شعبان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنيا

د / أسماء محمد يونس
أستاذ أصول التربية
كلية التربية – جامعة المنيا

مقدمه

على الرغم من اختلاف مصادر حقوق الانسان ومتطلباتها الفكرية من البلاد العربية والعالم الغربي الا أن هناك قواسم مشتركة بين رؤاهم، إذ نجد أن الوثائق الصادرة عنهم تؤكد على حقوق أساسيه لا اختلاف عليها مثل حق الحياة وحق التعليم وحق الكرامة الإنسانية وحق التملك، وهذا يبرهن على أن مصادر حقوق الإنسان سواء كانت وحياً منزلاً (القرآن والسنة عند المسلمين، أو العقل والتجربة البشرية عند الغرب، قد اتفقت على الحقوق الأساسية للإنسان.

ولقد كان في الإسلام عدد من المواثيق والوثائق التي تنص على حقوق الإنسان أهمها وثيقة المدينة وخطبة حجة الوداع وقد جاء الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الانسان المعروف بمثاق القاهرة ليجمع ما تفرق في هذه المصادر ويصيغها في اعلان موحد تمت اجازته عام 1990 م من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي وهذا الإعلان لا يختلف جوهريا عن الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر من هيئة الأمم المتحدة عام 1948 م ، الذى يعتبر الأبرز لمواثيق الحقوق على الصعيد الدولي فقد وقعت عليه معظم الدول المنظمة لمنظمة الأمم المتحدة ومن ضمنها الدول الإسلامية (محمد إبراهيم الذكرى،ص17)

ونظرا لأهمية حقوق الانسان واحترامها فقد بذلت جهوداً كبيرة على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية الاهتمام بحقوق الانسان وقد بدأت هذه الجهود على المستوى العالمي

بصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 م ، الذى أعلنته الأمم المتحدة وهي كالتالي " لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الاسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ، وإعلان حقوق الطفل سنه 1059 م ، والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية سنه 1966 م ، وظهرت الدعوة لتعليم حقوق الانسان في أكثر من وثيقة دولية كالقانون الدولي لحقوق الانسان عام 1960 م ، والاتفاق ضد التميز والعنصرية في التعليم سنة 1966 م . (Symanides janusz, 1988 , P134)

أما على المستوى الإقليمي، فقد تمثلت تلك الجهود في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان 1905 م، والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان سنة 1969 م، التي دخلت حيز التنفيذ في يوليو 1978 م ، واللجنة الإقليمية العربية الدائمة لحقوق الانسان في إطار جامعة الدول العربية التي صدر قرار إنشائها في 3 سبتمبر 1968 م ، واللجنة الافريقية المقترحة عام 1961 م . **(محمد أحمد إسماعيل ، 2009 ، ص 15)**

اعلان الرباط من أجل خطة عربية للتربية على حقوق الإنسان 1998 م ، والميثاق العربي لحقوق الانسان سنة 2004 والخطوط الاسترشادية العامة لعليم حقوق الانسان في الدول سنة 2006 م ، والخطة العربية للتربية على حقوق الانسان 2009 – 2014 م **(صلاح محمد سرور ، 2009 م)**

اما على المستوى المحلى لجهورية مصر العربية ، فقد حرص الدستور المصري على بيان وتأكيد دور الجامعة في بناء الشخصية المصرية بإعداد جيل واع قادر على النهوض بالأمه وذلك بالنص على أنه " تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية ، وتوفير التعليم الجامعي ، وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها ، وفقاً للقانون ، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الاتفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الانسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة " .(الدستور المصري 2014)

ويتضح الاهتمام بقضية تعليم حقوق الانسان من خلال عقد كلية الحقوق بجامعة القاهرة بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب ندوة في القاهرة حول أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي سنة 1985 م ، وذات الكلية مؤتمراً لتعليم حقوق الإنسان سنة 1987 م. (علي محافظة ، 2002 م ، ص 85 – 86)

ومؤتمر حقوق الانسان في القاهرة سنة 2004 م ، والمؤتمر العلمي الثاني في القاهرة سنة 2009 م ، أكدت على ضرورة أن تكون حقوق الانسان مادة تقدم الى طلاب العلم في شتى المراحل بدءاً من المرحلة الأساسية وحتى الجامعة . (عبد التواب عبدالله مهيوب، 2011 م ، ص 4)

إضافة الى تأكيد العديد من وزراء التربية والتعليم المصريين في كلماتهم أمام المؤتمرات التي يحصرونها في داخل الوطن وخارجه على أن مصر حريصة على تحديث مناهج التعليم بإدخال التربية الدولية وتدريس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .(نادية محمد عبد المنعم، محمد توفيق سلام، 1995، ص 10)

وتعد قنوات التعليم والثقافة من أكثر آليات الدفاع عن حقوق الانسان وأن المعركة الحقيقية الناجحة لحقوق الانسان ثقافية وتعليمية وأن الإيمان بحقوق الإنسان هو الدعوة إلى احترام وتعزيز حقوق الانسان بالوسائل التشريعية والثقافية والقضائية والتعليمية.(عفاف سعد حماد،2009، ص 178 – 196)

وتجري تنمية الوعي على حقوق الانسان في المجتمع العربي في ظل واقع اجتماعي وثقافي يتسم اجمالا بالآتي: ظروف اقتصادية ومعيشية متدنية، واستمرار للبنى والعلاقات التقليدية وعادات السلوك المتعارضة مع حقوق الانسان . (فرح محمد أبو شماله ، ، 2009)

مما لا شك فيه أن تعليم حقوق الانسان لأفراد المجتمع وادخالها في ثقافتهم وتحويلها الى واقع كبير في تعزيز فهم الحقوق من جانب واحترامها والحفاظ عليها من جانب آخر مما يؤدى بالضرورة إلى تنمية الشعور بالكرامة .(بدر الحيرى حسن الخضر، 2018، ص 157 – 170)

لذلك جاءت هذه الدراسة لرصد واقع تنمية الوعي على حقوق الانسان في الجامعة.

أولاً – أهداف البحث:

1- الكشف عن واقع تنمية الوعي على حقوق الانسان.

2- رصد لواقع تنمية الوعي على حقوق الانسان.

3- الاطلاع على تجارب الجامعات في تفعيل دور الوعي بحقوق الانسان.

4- تدعيم ونشر مفاهيم وقيم الوعي بحقوق الإنسان.

ثانياً – مشكلة البحث:

وإذا تأملنا فكرة حقوق الانسان تأملا عميقاً لرأيناها تعتبر ذات طبيعة أخلاقية أكثر من كونها ذات طبيعة قانونية وهنا تكمن المشكلة ، ورغم أن عدداً متزايداً من حقوق الانسان يحظى بالحماية القانونية ، فإن حقوق الانسان تعكس تطلعات الناس في المقام الأول ، فهي تدل على المعايير المقبولة على نطاق واسع للحرية ، وللحد من سلطه الدولة والخدمات التي يمكن أن تودعها في المجتمع ، ممثلا في الدولة وفقاً لمجموعه من القيم الأخلاقية الأساسية وإذا كان بعض هذه المعايير يمكن إنقاذه بواسطة القانون ، إلا أن بعضها الاخر يظهر ويطالب به باعتباره مسلمات أخلاقية وبالتالي فإن حقوق الانسان تعتبر حقوقا أخلاقية عالمية في طبيعتها الجوهرية ، فهي تختص كل شخص في علاقته بالدولة وبأي سلطه أخرى في وضع يمكنها من استخدام القوة القسرية ضده . (على أسعد واطفه،، 199، ص 212)

واذا عدنا إلى عنوان البحث واقع تنمية الوعي على حقوق الانسان في الجامعة نجد أن الوعي على حقوق الانسان تتمثل في البرامج والأنشطة التربوية التي ترتكز على تعزيز المساواة فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية وحرية التعبير والتجمع والمشاركة والديمقراطية والعدالة وغيرها من الحقوق بالاشتراك مع برامج أخرى على غرار تلك التي تعنى بتطوير التعليم متعدد الثقافات ومشاركه الأقليات في القرار المجتمعي والسياسي ، وتختلف وجهات النظر في فهم الوعي بحقوق الانسان الا أن التحديد الأمثل ربما يكمن في النظر الى ما تسعى الى تحقيقه من أهداف وترتكز الأهداف بعيده المدى لهذه البرامج على إرساء ثقافة تتيح فهم حقوق الانسان والدفاع عنها واحترامها أو يعتبر بالتالي كل من يعمل مع أشخاص آخرين

ملتزماً بمفهوم الوعي بحقوق الانسان إذا كان يسعى لتحقيق هذا الهدف ويتخذ الإجراءات اللازمة لإنجازه بغض النظر عن الطريقة المعتمدة أو كيفية التواصل إليها . (كمال نجيب ، ص1)

كما أظهرت العديد من الدراسات مثل (أحمد عبدالله البنا – 2017) و (محمود عساف – 2017) و(محمد حسين صقر– 2012) و (يوجيتا جويل 2013 – Yogita Goel) و (بدمافيث وبراتيما 2015 –R.D. Padmavathi & Pratima Pillai) و (سينغ وسينغ Singh & Singh – 2015) و (أجنس وكابور K.C. Kapoor & Agnes Humtsoe – 2019) بأن هناك قصور لدى بعض طلاب الجامعات في مفاهيم حقوق الانسان خاصه وأصبح تعليم حقوق الانسان ينظر إليه باعتباره " درع الوقاية خير من قنطار علاج " بدلا من الجهود المتواصلة في ملاحقه حقوق الانسان أو المطالبة بوقفها من جانب منظمات حقوق الانسان ، فالأجدى هو بذل جهود مضاعفة من أجل تدريس حقوق الانسان للأجيال الشابة منذ الصغر

لكي تتشرب قيم ومبادئ هذه الحقوق، ومن ثم تتعود على احترامها في المستقبل، الامر الذي سيساعد على تقليل وقوع الانتهاكات في المدى البعيد . (عبد التواب عبد الله محبوب،2016، ص 17)

ويتضح مما سبق أن حقوق الانسان لن يتم تقديرها الا من خلال نشر معرفة الناس بها، والعمل على فهمها وجعلها جزء لا يتجزأ من نسيج حياتهم اليومية ومن هنا يبرز دور الوعي بحقوق الانسان في الجامعة بتلك المهمة . (عادل سيد الجندي،2006، ص 244)

ولما كان دور الجامعة لا يتوقف عند تزويد الطلاب بالعلم والمعرفة وإنما يستند إلى تدريبهم على التفكير الحر الناضج وتقوية روح الواجب والمسئولية لديهم وتزويدهم بالمقاومات الأساسية التي من شأنها دعم شخصياتهم والعمل على رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والثقافية لهم، وتعويدهم على

اداره شئونهم بأنفسهم وتنمية المهارات والمبادرة الفردية عندهم فقد حرصت الجامعة منذ تأسيسها

على الاهتمام بهذه الجوانب التي تشكل إطار الحياة الاجتماعية. (رءوف عباس حامد، ص 134)

قد أصبح هناك اهتمام واضح بحقوق الانسان على صعيد الجامعات المصرية، وهذا ما أكدته دراسة (ماضي 2003) حيث أشار إلى أن هناك اهتماما متصاعدا لتعليم حقوق الانسان والقضايا المتصلة بها غير أنها ما تزال في مراحلها الأولى أو تحتاج إلى مزيد من الجهد من جانب الجهات ذات الصلة لمواجهه التحديات التي تقف في طريقها . (هاني خميس أحمد عبده، ص 128 – 226)

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث عن واقع تنمية الوعي بحقوق الانسان في الجامعة ودور الجامعة في الوعي بحقوق الانسان والاطلاع على أبرز المعوقات والمشكلات التي تحد من الوعي بحقوق الانسان أو العمل على معالجتها ووضع مقترح لتفعيل الوعي بحقوق الانسان في الجامعة وكيفية تطبيقها معرفيا ووجدانيا وسلوكيا، بما يتناسب مع التغيرات المعاصرة للمجتمع المصري والعربي ومما سبق يتحدد التساؤلات الرئيسية للبحث الحالي في واقع تنمية الوعي بحقوق الانسان في الجامعة؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المفاهيم والاهداف لواقع الوعي بحقوق الانسان؟

2- ما التحديات والمشكلات التي تحول دون تفعيل الوعي بحقوق الانسان؟

3- واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان والاتجاهات الحديثة للوعي بحقوق الانسان؟

4- ما التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان ؟

ثالثاً- أهمية البحث:

1- دور الجامعات في تنمية الوعي بحقوق الانسان.

2- الوقوف على آليات الجامعات في القيام بتفعيل دور الوعي بحقوق الانسان.

3- التحديات التي تحول دون تنمية الوعي بحقوق الانسان وتطبيقاتها في الجامعات.

رابعاً – منهج البحث:يعتمد البحث الحالي في معظم مراحل على المنهج الوصفي نظراً لشموليته ومرونته وقدرته على دراسة الواقع ووصفه وصفاً دقيقاً، فمن خلال المنهج الوصفي يتعرف الباحث الأسباب التي أدت إلى ظهور إحدى الظواهر، كما يقوم بتحليلها ومقارنتها مع الظواهر الأخرى وتقييمها.

خامساً – أدوات البحث: وفقاً لمقتضيات الدراسة سوف يستخدم البحث الحالي الاستبيان وتطبيق على عينة من الطلاب في جامعة المنيا سواء بعض الكليات العملية أو النظرية.

سادساً – حدود البحث: تمثلت حدود هذا البحث فيما يلي:

1- **حدود الموضوع:** واقع تنمية الوعي على حقوق الانسان بالجامعة وكذلك التحديات التي تحول دون تفعيل الوعي بحقوق الانسان وتطبيقها في الجامعة.

2- **الحدود البشرية:** عينة من الطلاب وبعض العاملين في الجامعة.

3- **الحدود المكانية:** سوف يتم تطبيق الدراسة على عينة من طلاب جامعة المنيا داخل جمهورية مصر العربية سواء بعض الجامعات العملية أو النظرية.

سابعاً – مصطلحات البحث:

1- الواقع: فعرفته جميلة بنت محمد الجوقان " ما يحيط بالإنسان والجماعة من حال ومجال وعصر ويؤثر فيهما على سبيل التشكيل الراهن ضمن زمن متحرك والواقع بذلك هو حال الانسان والجماعة بما يحملانه من قيم وأفكار وطبائع وخصائص وسمات ضمن مجالات يحييها كل منهما ويعيشاها من اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافيه، وفق المرحلة التاريخية العامة التي تمر بها المجتمعات بسماتها المختلفة والواقع بذلك ليس الا معاصرة الحال والمجال / وتشكلها في صبورة الزمن المعاش . (شبكة اللالوكه ، 2018)

2- الوعي: Awareness هو إدراك الفرد لنفسه ولعناصر الموقف أو البيئة أو المجتمع أو المحيط .

(بهاء الدين الزهوري ، 2002 ، ص 16)

3- **الحقوق (Right)**: تعرف الحقوق اصطلاحًا بأنها النظام الحاكم على السلوك الاجتماعي لدى المواطنين في المجتمع، وما ينبغي وما لا ينبغي التي تلزم أبناء المجتمع العمل به .

(جابر عبد الحميد جابر، علاء الدين كفافي، ص 403)

4- **الإنسان:(human)** : ويعرف اصطلاحًا بأنه ابن آدم الذي خلقه الله وأوجده في الأرض ليعمرها، وكل فرد من أفراد الجنس البشرى، ذكر أو أنثي، صغيرًا أو كبيرًا، فقيرًا أو غنيًا، هو ابن آدم، **وقال تعالى:** " (وَإِذ قالَ رَبُّكَ لِلمَلٰئِكَةِ إِنّى جاعِلٌ في الأَرضِ خَليفَةً ") – سورة البقرة –آية (30). (أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، 1986 ، ص 148)

5- **الجامعة (University)**: فالجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي يمكن أن تلحق بها من أتم الدراسة في المرحلة الثانوية بأنها تقدم برامج تعليمية وتدريسية في شتي التخصصات النظرية، والتطبيقية، ولمدة غالبًا ما تكون أربع سنوات، وأحيانًا تستمر إلى ست سنوات.(داخل حسن جريو، 2005، ص220)

وكذلك تعرف الجامعة بأنها منبع الفكر العلمي المبدع، ومركز الشعاع الفكري الخلاق، لما تزخر به من قدرات علمية وخبرات متنوعة تراكمت عبر السنين من خلال العمل الدؤوب في البحث، والتطوير ومنها تخريج الملاكات العلمية ذات المؤهلات الأكاديمية العالية، على أن تستثمر إمكاناتها العلمية من ملاكات تدريسية التأهيل، ودقيقة التخصص، وواسعة الخبرة .(على محمد الجرجاني، 2003، ص153).

6- **حقوق الإنسان (Human Right)**: وهنا نصل إلى تعريف معني حقوق الإنسان، وله عدة تعريفات على حسب المكان والمنظمة التي تعرفه:

أ- فالأمم المتحدة تعرف حقوق الإنسان بأنها: هي الحقوق الأصيلة واللصيقة في الطبيعة البشرية، لا يمكن للفرد أن يحيا كإنسان بدونها، فعى تحقق له الكرامة والحرية وتمنحه إمكانية إبراز قدراته وتحقيق حاجاته الروحية والمادية . (UN)

ب- وتعرفها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بأنها: المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معايير هذا المجتمع، أي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع . (المنظمة العربية لحقوق الإنسان،2003.)

ج- وتعرفها الباحثة إجرائيًا في ضوء ما سبق بأنها: مجموعة الحقوق الأساسية اللصيقة بالإنسان، والتي تضمن له أن يحيا حياة كريمة، يلبي فيها احتياجاته الأساسية، وفقًا لمعايير وقيم مجتمعه، وعدم التمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين أو المستوي الاجتماعي، والحماية من أي خطر يهدد الحياة.

7-واقع الوعي بحقوق الإنسان :

والسؤال المطروح هنا: ما المقصود بالوعي بحقوق الإنسان؟ ، وقد عرفه العديد من الباحثين نذكر منها:

أ- **عرفه هاني عبده** بأنه: معرفة الشباب واتجاهاتهم وصلتهم نحو مبادئ حقوق الإنسان، . كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن خلال الممارسات اليومية للشباب أيضًا .

(هاني خميس أحمد عبده، ص36)

ب-ويعرف أيضًا بأنه: عبارة عن تلك الخبرات والمعارف التي يكتسبها الفرد في مجال حقوق الإنسان بهدف الاستفادة منها من الناحية النظرية والتطبيقية واللازمة لعملية تكيفه مع نفسه ومجتمعه.

د- **وعرفته هبه أبو هاشم** بأنه: مفهوم يشمل كل من الحرية والمساواة والحماية، وهي حرية الطالب في اختيار ملبسه وأصدقائه وحقه في المشاركة وإبداء الرأي والتعبير، والمساواة وهي عدم التمييز بين الطلبة على أساس الجنس واللون والمستوي الاجتماعي، والحماية وهي تلبية احتياجات الطلبة النفسية والنمائية والاجتماعية وحمايتهم من أي خطر يؤثر على صحتهم أو نموهم أو علاقتهم الاجتماعية . (هبه عبد الوهاب ابو هاشم،، 2013، ص8)

8-واقع تنمية الوعي بحقوق الانسان في الجامعة: "وتعرفها الباحثة إجرائياً " هو معاصرة كل ما يحيط بالإنسان لتنشئة وخلق عملية سلوكية تعتمد على الممارسات التربوية وتدعيم وتعزيز قيم الحرية والكرامة والمساواة والتسامح وخلق مجتمع يستطيع فهم حقوق الانسان وحمايته لصنع قرار ديمقراطي.

ثامناً – دراسات سابقة:

نظرًا لأهمية الموضوع تناولته عديد من الدراسات السابقة يتم تناولها من خلال عرض أهدافها والمنهج المستخدم والنتائج المرتبطة بالدراسة الحالية.

ومن الأمانة العلمية أن أوضح أن هذا الموضوع الذي أتناوله ليس أول موضوع في هذا الاتجاه، إنما هناك دراسات سبقته سواء أكانت عربية أو أجنبية، واذكر منها:

أولا- دراسات عربية:

1- دراسة (فتحى كامل زيادي، هاشم فتح الله، 1998م):

هدفت الدراسة إلى معرفة أهم المعوقات التي تحول دون ممارسة طلاب الجامعة لحقوقهم، وتقديم مقترحات يمكن أن تسهم في دور فعال في ممارسة الطلاب لحقوقهم، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واستعانت باستبانة طبقت على الطلاب بجامعة المنيا. وقد كشفت الدراسة أن الطلاب سواء في الكليات النظرية أو العملية لا تتاح لهم ممارسة حقوقهم المتعلقة بالحرية الأكاديمية والدينية .

2- دراسة (صابر جيدوري، 2011):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الاختلاف بين آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية تبعًا لمتغيري الجنس والمرتبة العلمية، وتألفت عينة الدراسة من (101) من أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية (ذكورًا، وإناثًا)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة لتعرف وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس نحو دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. وأشارت نتائج الدراسة على أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين أعضاء هيئة التدريس

(ذكورًا، وإناثًا) في وجهات نظرهم نحو دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، ويعزي ذلك إلى نظرة كل منهما إلى الدور الهام الذي تلعبه التربية على حقوق الإنسان على صعيد الفرد والمجتمع، فضلاً عن أن هذه الحقوق ليست مقتصرة على طرف دون الآخر، بل هي حقوق للذكور، كما هي للإناث.

3- دراسة (سند بن لافي الشاماني، 2011):

هدفت الدراسة إلى استطلاع آراء الطلاب والطالبات نحو ممارستهم للحقوق والواجبات، ومعرفة الاختلاف في وجهات نظرهم وفقًا لمتغيرات الجنس والكلية والسنة الدراسية والمعدل التراكمي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعد الباحث استبانة للتعرف على وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة طيبة نحو ممارستهم لحقوقهم وواجباتهم الأكاديمية وغير الأكاديمية، وتكونت الأداة من (35) عبارة موزعة على أربعة مجالات شملت حقوق الطالب في المجال الأكاديمي وحقوق الطالب في المجال غير الأكاديمي، وواجبات الطالب في المجال الأكاديمي، وواجبات الطالب في المجال غير الأكاديمي، وذلك بعد التأكد من صدقها وثباتها، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب كليات التربية والعلوم وعلوم وهندسة الحاسبات في جامعة طيبة البالغ عددهم (2984) من الذكور والإناث، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (372) من الطلاب والطالبات في الكليات الثلاث. وقد توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن تقديرات طلاب وطالبات

جامعة طيبة في ممارسة حقوقهم وواجباتهم بدرجة كبيرة، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلى متغير الجنس، ومتغير الكلية والسنة الدراسية والمعدل التراكمي .

4- دراسة (ملوح السليحات، 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة التزام الجامعة الأردنية في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعة، وأثر المتغيرات الجنس ونوع الكلية والسنة الدراسية في تحديد

درجة التزام الجامعة في تعزيزها، ولتحقيق هذا الغرض فقد أعدت أداة الدراسة وهى استبانة مكونة من (70) فقرة، موزعة على سبعة مجالات، وبعد أن تحقق للأداة صدق وثابت مقبولان تم تطبيقها على مجتمع الدراسة المكونة من طلبة الجامعة الأردنية في مرحلة

البكالوريوس في العام الدراسي (2009–2010)، وقد تم اختيار عينة الدراسة المكونة من (200) طالب وطالبة بطريقة قصدية بهدف التمثيل المتساوي لمتغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود درجة مرتفعة من التزام الجامعة الأردنية بتعزيز خمسة مجالات من الحقوق، وهي الحق في الانتماء والتمتع بالحريات الأساسية والحق أمام القانون والحق والاقتصادية والحقوق في التعليم والصحة والحقوق في حرية الفكر والدين والعقيدة، في حين كانت درجة التزام الجامعة بتعزيز الحق في الحياة والحق في الأمن بدرجة متوسطة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة (0.05) لمتغير الجنس وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع والكلية والسنة الدراسية ولصالح الكليات الإنسانية، وطلاب السنة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي.

5- دراسة (محمد حسين صقر، 2012):

استخدم في البحث إعداد قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان من منظور إسلامي التي ينبغي إكسابها لطلاب جامعة الجوف والطالبات، وقياس المستوي المعرفي لطلاب الجامعة لبعض مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة من منظور إسلامي، وكذلك تقديم تصور مقترح لكيفية تضمين مفاهيم حقوق الإنسان المقترحة لبرنامج إعداد طلاب جامعة الجوف، ولتحقيق الهدف قام الباحث بإعداد استبانة للتعرف على مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي التي ينبغي إكسابها لطلاب الجامعة، وكذلك اختبار تحصيلي معرفي لبعض مفاهيم حقوق الإنسان من المنظور الإسلامي، وتكونت عينة الدراسة من (160)طالبًا، و(50)طالبة من طلاب وطالبات جامعة الجوف، بدءًا من المستوي الخامس حتى الثامن، وذلك لعدم وجود خريجين في معظم كليات الجامعة، في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي (1432-1433هـ).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عدد الحقوق الأساسية للطلاب والطالبات (7) حقوق، وعدد الحقوق الفرعية للطلاب (48) حقًا، وعدد الحقوق الفرعية للطالبات (54) حقًا، والإجابة عن السؤالين الأول والثاني هو كان وعي الطلاب لحقوق الإنسان أقل من حد الكفاية (75%)، أي أن جميع الأبعاد ذات دلالة لصالح حد الكفاية الذى تم تحديده، وكذلك الاختبار، وكان

أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوي المعرفي لدى الطلاب بحقوق الإنسان أقل بكثير من المستوي المطلوب، كما أن النسبة المئوية لجميع الحقوق تتراوح ما بين (5.46) وبين (54.8)، وهي أقل بكثير من حد الكفاية (75%)، كما أن المتوسط
العام لأفراد العينة طالبات كلية التربية بنات بالقريات (60.9) نسبته من الدرجة الكلية و(55.8)، أي أن المستوي المعرفي بحقوق الإنسان لدى الطالبات عينة البحث متدني جدًا فهو يبتعد كثيرًا عن حد الكفاية
وهو (75%) من الدرجة الكلية، وكذلك الاختبار أقل من حد الكفاية، مما يدل على أن المستوي المعرفي لدى الطالبات عينة البحث بحقوق الإنسان موضوع القياس أقل بكثير من المستوي المطلوب، وكذلك أشارت الدراسة على أن هناك فروق بين المتوسطات لصالح الطالبات، إلا أنها غير دالة إحصائيًا عند مستوي دلالة إحصائية (0.05)، كما أنه تم وضع تصور لمفاهيم محتوي مقرر "حقوق الإنسان من منظور إسلامي" لطلاب وطالبات جامعة الجوف.

6- دراسة (طارق أبو هزيم، 2016):

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تصميم مبادئ حقوق الإنسان في مساقات الثقافة العامة الإجبارية، وقياس مدى معرفة طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية لتلك المبادئ والكشف عامة إذا كانت معرفتها تختلف باختلاف المستوي الدراسي أم لا؟، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد أداتين، أحدهما لتحليل مبادئ حقوق الإنسان بإتباع طريقة تحليل المحتوي لمقررين إجباريين، وهما كتاب اللغة الإنجليزية بمستوياته الثلاث، وكتاب التربية الوطنية، والأخرى لقياس مدى معرفة طالبات تخصص اللغة الإنجليزية وآدابها لمبادئ حقوق الإنسان باستخدام طريقة المسح (الاستبانة) لعينة قصدية بلغت (100) طالبة من طالبات تخصص اللغة الإنجليزية وآدابها في كلية الأميرة علياء الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن خلال العام الدراسي (2013-2014)، وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائيًا توصلت الدراسة إلى الكشف عن النتائج التالية: تفاوت نسبة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في كتب اللغة الإنجليزية، وكتاب التربية الوطنية في المرحلة الجامعية الأولي، وتفاوت معرفة طالبات تخصص اللغة الإنجليزية وآدابها لمبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى معرفة الطالبات لمبادئ حقوق الإنسان تعود إلى اختلاف المستوي الدراسي .

7- دراسة (أحمد عبد الله البنا، 2017):

هدفت الدراسة إلى رصد واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم الجامعي في مصر، خاصة في ظل التغييرات السياسية المعاصرة، ودور التعليم في تطويره، ولتحقيق ذلك الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي لجمع البيانات من عينة البحث التي بلغ عددها (1128)طالب وطالبة من الفرق النهائية ببعض الكليات النظرية والعملية بجامعة أسيوط، وأظهرت النتائج أن (66%) من الطلاب –عينة البحث– لا يدركون المفهوم الصحيح لحقوق الإنسان، كما أنهي الباحث بحثه بتصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلاب لمواجهة بعض التغييرات السياسية المعاصرة في المجتمع.

8- دراسة (محمود عساف، 2017):

هدفت الدراسة إلى تعرف درجات تقدير طالبات الجامعات الفلسطينية لدورها في تحديد المعرفة القانونية بالحقوق لديهن، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التقدير تعزي إلى المتغيرات (المرحلة، الكلية، الحالة الاجتماعية). ولتحقيق الأهداف أتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة مكونة من (50) فقرة ووزعها على ثلاث مجالات على عينة مكونة من (297) طالبة، وقد توصلت النتائج على أن الدرجة الكلية لتقدير أفراد العينة لدور الجامعات في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لديهن كانت عند وزن نسبي (72.2%) وهي درجة كبيرة، وكان مجال (تعزيز المعرفة بالحقوق العامة) في المرتبة الأولي بوزن نسبي (78.8%) بدرجة كبيرة، ثم مجال (تعزيز المعرفة بالمضامين القانونية) بوزن نسبي (72.0%) بدرجة كبيرة، ثم مجال (تعزيز المعرفة بالأحكام القضائية) في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (61.3%) وبدرجة متوسطة، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لديهم تعزي إلى متغيرات الكلية والحالة الاجتماعية والمرحلة.

ثانيًا- دراسات أجنبية:

1- دراسة (دوندار 2013 - Dundar):

وهدفت الدراسة إلى التحقق من اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو حقوق الإنسان، ومدى وعيهم بها، وتكونت عينة الدراسة من (1192) من طلاب الجامعات، ثم جمعهم بطريقة عشوائية من (40) قسم بعشر كليات مختلفة بجامعة مرمرة بتركيا، واستخدم استبيان الاتجاهات نحو حقوق الإنسان. وقد أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو حقوق الإنسان باختلاف النوع،

بينما أظهرت الدراسة أن هناك اختلاف بين الأقسام النظرية والعلمية في الاتجاهات نحو حقوق الإنسان والوعي بها.

2- دراسة (يوجيتا جويل 2013 - Yogita Goel):

هدفت الدراسة إلى تعرف مستوي الوعي بحقوق الإنسان لدى طلاب التعليم العالي، ومعرفة الفروق بين الجنسين في مستوي الوعي بحقوق الإنسان، وتحليل آراء الطلاب من مختلف الفئات لتوعيتهم وحقوق الإنسان من أجل الممارسة الجيدة لحقوقهم، وتكونت عينة الدراسة من (400) من طلاب التعليم العالي في عدة مقاطعات، وتم تقسيمهم على (225) طالبة، و(175) طالبًا تم اختيارهم عشوائيًا الـ (35) كلية، واستخدم مقياس الوعي بحقوق الإنسان من إعداد الباحث كأداة للدراسة، وأشارت النتائج إلى أنه توجد فروق دالة إحصائيًا في مستوي الوعي بحقوق الإنسان ترجع إلى عامل الجنس ذكور وإناث، حيث أن الإناث اقل وعيًا من الذكور بحقوق الإنسان، كما يختلف مستوي الوعي لدى الطلاب باختلاف المقاطعات.

3- دراسة (بدمافيث وبراتيما R.D. Padmavathi & Pratima Pillai, 2015):

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى الوعي بحقوق الإنسان لدى طلاب الدراسات العليا الذين يدرسون في الجامعة تكون في عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من الدراسات العليا، وتم تقسيمهم إلى مئة من الحضر، ومائة من الريف، وتم جمع العينة بالطريقة العشوائية. واعتمد الباحثون على اختيار موحد الوعي بحقوق الإنسان بأداة الدراسة. وكشفت النتائج عن طلاب الدراسات العليا لديهم مستوي متوسط من الوعي بحقوق الإنسان، كما أنه توجد فروق جوهرية دالة إحصائيًا بين مستوي الوعي بحقوق الإنسان بين الذكور

والإناث، كما وجد أن طلاب الدراسات العليا في المناطق الحضرية والريفية لا يختلفون بشكل كبير في مستويات وعيهم بحقوق الإنسان، بينما أشارت النتائج إلى أن الطلاب الذين ينتمون إلى المناطق الحضرية أكثر وعيًا بشكل ملحوظ من المناطق الريفية من حيث الوعي بشأن لجان حقوق الإنسان ووظائفها، كما أوضحت الدراسة أنه لا يوجد فروق في الوعي بحقوق الإنسان بين الطلاب الذين يعيشون في أسر متماسكة وطلاب الذين يعيشون في أسر منفصلة.

4- دراسة (سينغ وسينغ Singh & Singh, 2015):

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وعي طلاب كلية التربية (المعلمين تحت التدريب) بجوانب مختلفة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والأمن، وتكونت عينة الدراسة من (100) من طلاب الكليات بولاية بنجاب، ثم اختيارهم بطريقة عشوائية، واستخدم استبيان الوعي بحقوق الإنسان لجمع بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج أن عدد قليل من طلاب العينة أظهروا مستوي عال من الوعي بحقوق

الإنسان، ولذلك أوصي الباحثان بضرورة تنظيم أعمال تعليمية لتوعية الطلاب بحقوق الإنسان .

5- دراسة (أجنس وكابور K.C. Kapoor & Agnes Humtsoe, 2019):

هدفت الدراسة لمعرفة مستوي الوعي بحقوق الإنسان بين طلاب الدراسات العليا الذين يمارسون في جامعة أسام دون بموسكو، وتم استخدام المنهج الوصفي، مكونات عينة الدراسة من (162) طالب من طلاب الدراسات العليا، تم اختيارهم بطريقة عشوائية بسيطة، وتم استخدام الإحصاءات الاستنتاجية والوصفية لتحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الطلاب (61.73%) من الطلاب لديهم مستوي المتوسط واقل من المتوسط من الوعي بحقوق الإنسان، وأن حوالي فقط (3.70%) من الطلاب لديهم مستوي عال من الوعي بحقوق الإنسان، و(34.57%) من الطلاب لديهم مستوي أعلي من

المتوسط من حقوق الإنسان الوعي لم يتم العثور على فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالجنس ومكان الإقامة، ولكن هناك فروق كبيرة ترجع إلى مجال الدراسة.

6- دراسة (شييوجي وآخرين Shaojie et al.- 2019):

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى وعي طلاب كلية التربية بحقوق الإنسان، وتكونت عينة الدراسة من (100) من طلبة كلية التربية، واستخدم استبيان الوعي بحقوق الإنسان كأداة لجمع بيانات الدراسة. إن الطلاب الذين لديهم وعي بالحقوق المدنية تتراوح نسبتهم ما بين (40%-90%) من اجمالي العينة، وأن من لديهم وعي بالحقوق الثقافية كانت نسبتهم من (85%-90%) أما من لديهم وعي بالحقوق والاقتصادية فكانت نسبتهم من (64%-86%)، أما الحقوق القانونية فنسبة وعي الطلاب بها تراوحت ما بين (45%-67%)، أما الحق في التعليم فكانت نسبة وعي الطلاب به (90%)، ونسبة الوعي بالحقوق السياسية تراوحت ما بين (45%-97%)، والحقوق الاجتماعية تراوحت نسبة الوعي بها ما بين (37%-69%)، أما الحقوق الدولية فكانت نسبة الوعي بها من (32%-39%)، وفي النهاية أظهر طلاب العينة أن لديهم وعي عال بحقوق الإنسان .

تعقيب عام على الدراسات السابقة :

ومن خلال النظرة العابرة نجد هناك اختلافًا بين الدراسات السابقة الذكر، والبحث الذي نحن بصدده، وتتلخص هذه الاختلافات في:

1- أغلب الدراسات تم التركيز فيها على الوعي المعرفي بحقوق الإنسان لدى الطلاب.
2- معظم الدراسات تناولت الفروق بين مستوي وعي الطلاب بحقوق الإنسان طبقًا للعوامل الديموغرافية (الفئة العمرية، الجنس، المنطقة السكنية، المستوي المعيشي).
3- بعض الدراسات ركزت على أنواع محددة من حقوق الإنسان كدراسة شيبوجي وأخري، ودراسة محمود عساف.
4- أشارت دراسة واحدة على معرفة الاختلاف بين آراء أعضاء هيئة التدريس فيما يتصل بوجهة نظرهم نحو دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، وهي دراسة صابر جيدوري.
5- أشارت دراسة واحدة إلى أهمية التزام الجامعة بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر طلبة الجامعة، وهي دراسة ملوح السليحات.
6- واتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات في استخدام المنهج الوصفي ، واعتمدت في جمع بيانات الدراسة على الاستبيان .

7- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الوقوف دور الوعي بحقوق الإنسان وتطبيقها وممارستها، وكذلك أهمية دور الجامعة في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان.

8- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تركز على واقع الوعي بحقوق الانسان في الجامعة وتقوم التربية بتحويل تلك الحقوق من جوانب معرفية ووجدانيه بحيث يكون حق الانسان في داخله وجوانب سلوكيه لأنها ترى أن الحقوق يجب أن تكون سلوكاً مشاهداً ويسهم في ذلك تكوين اتجاهات الطلاب وتوجيه سلوكياتهم وبناء وعيهم الفكري ويجب على المؤسسات التربوية الجامعية أن تستخدم الأنشطة التربوية والمناهج والمقررات الخاصة بحقوق الانسان في جميع أقسام الجامعة وتعمل على غرس التربية على قيم والمواطنة والسلام والتسامح وفهم لقوانين المجتمع المصري والعربي .

تاسعاً – خطوات سير في البحث :

البحث الحالي يسير وفقاً للخطوات التالية :

1- **الفصل الأول :** تتضمن الإطار العام .

2- **الفصل الثاني :** الاطار الفكري لحقوق الانسان .

3- **الفصل الثالث :** واقع تنمية الوعي بحقوق الانسان في الجامعة.

4- **الفصل الرابع :**

رصد واقع التربية على حقوق الانسان في الجامعات المصرية أو كذلك آليات الجامعات المصرية في تفعيل التربية على حقوق الانسان وأهم التحديات التي تواجه الجامعة في التربية على حقوق الانسان .

5- **الفصل الخامس :**

1- الدارسة الميدانية وفيها تقوم الباحثة بالتحقيق من واقع نتائج الدراسة في واقع التربية على حقوق الانسان في الجامعات المصرية ونتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها .

2- التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان.

الاطار النظري للبحث

أولاً- تعريف حقوق الإنسان:

يُعد مصطلح حقوق الإنسان من المصطلحات الحديثة وتعتمد على معرفة شقي المركب وهما الحقوق والإنسان:

1-تعريف الحقوق:

أ - المعني اللغوي :

يرجع الحق إلى معنى واحد هو الثبوت، وحق الأمر يحق ويحق حقًا وحقوقًا: صار حقًا وثبت، **قال الأزهري** :" معناه وجب يجب وجوبًا، وحق عليه القول وأحققته أنا "، **وفي التنزيل:** " قال الذين حق عليهم القول "، (أي ثبت)، **قال الزجاج:** " هم الجن والشياطين "، ومما يشير أيضًا لدوران معاني الحق حول اليقين والثبوت، **وقوله تعالى:** ") ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين") ، أي وجبت وثبتت. (أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،1970، ص52)

والحق نقيض الباطل **قال تعالى:** "(ولا تلبسوا الحق بالباطل، وتكتموا الحق وأنتم تعلمون "- سورة البقرة. (محمد بن أبى بكر عبد القادر، الر ازي، مختار الصحاح،1999، ص.101)

وقد ورد في القاموس المحيط معاني عديدة للحق أهمها أنه من أسماء الله تعالي، ومن صفاته والقرآن الكريم، **قال تعالى:**") **ثم** ردوا إلى الله مولاهم الحق ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين ") - سورة الأنعام، (63).

قال الراغب :" وهو الموجود بحسب مقتضي الحكمة، والاعتقاد في الشيء المطابق لما هو عليه ذلك الشيء، والأمر المقضي، العدل، الإسلام، القرآن، المال، الملك، الواجب الوجود، الثابت، الصدق، صدق الحديث، اليقين بعد الشك، الموت، الحزم، الحظ والنصيب، هو حق به أي جدير.

(الفيروز آبادي،،1971 ، ص.228)

ونستخلص مما سبق من تعريف الحق لغويًا وترى الباحثة أن منشأ الحق في الشريعة هو القرآن الكريم والسُنّة النّبوية، والتشريع هو أصل الحق والحقوق ولا يوجد حق شرعي بدون

دليل يدل عليه، ولقد ورد لفظ الحق في القرآن الكريم في مواضع كثيرة بأكثر من صيغة لغوية فعلًا أو اسمًا.

فعلى سبيل المثال:

1- فعل: قوله تعالى: " يُحِقَّ الحَقَّ وَيُبطِلَ البٰطِلَ وَلَو كَرِهَ المُجرِمون "الأنفال.8

2- اسم: قال تعالى: " وَقُل جاءَ الحَقُّ وَزَهَقَ البٰطِلُ "الإسراء.81

3- توكيد: قال تعالى: "وَعدًا عَلَيهِ حَقًّا " التوبة.111

ومواضع أخرى كثيرة ذكرها القرءان الكريم عن الحق والحقوق بصيغة الفعل والاسم مما يؤكد على أهمية الحق في التشريع الإلهي وعلى أهمية حقوق الإنسان في الإسلام.

ب – المعنى الاصطلاحي :

تعريف الحق في الاصطلاح له تعريفات، الأول :هو الحكم المطابق للواقع ويطلق على الأقوال، والعقائد والأديان باعتبارات اشتمالها على ذلك الحكم ويقابله الباطل، أما الصدق فقد شاع في الأقوال الخاصة ويقابله الكذب وقد يفرق بينهما، بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع وفي الصدق من جانب الحكمة فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع أو معنى حقيقته مطابقة الواقع إياه .(علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني،1413 م، ص.79)

ويُعرف أيضًا الحق حسب معجم مصطلحات حقوق الإنسان بإن كلمة حق تعنى في المفهوم العامل قدرة لشخص من الأشخاص على أن يقوم بعمل معين يمنحه القانون له ويحميه تحقيقًا لمصلحة يقرها، وأن كل حق يقابله واجب وأن الفقه القانوني قد استقر على تعريف الحق بأنه سلطة شخصٍ على شخص معين مادي أو أدبي، يقرها القانون ويحميها، ولا يمكن تصور الحق بدون قانون، حيث لا يوجد حق إلا حيث يعيش الناس في مجتمع يسوده القانون، أما في المجتمعات البدائية فإن الحق للأقوى دائمًا. (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،2006، ص.209 .)

كما يُعرف الحق لدى فقهاء القانون بأنه هو تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يُخول الشخص على سبيل الانفراد والاستئثار التسلط على شيء أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر.

(عبد الحكيم حسن العيلى،1983 ص 17.)

وفي الشريعة الإسلامية يُعرف الحق بأنه علامة شرعية تؤدي إلى الاختصاص بشيء مع امتثال شخص آخر في إطار محدد ومشروع، وللحق في الشريعة خمسة أركان هي : صاحب الحق، الشيء المستحَق، من عليه الحق، نص شرعي يوجب الحق المشروع . (عمر فرحاني وآخرون،2012، ص.21 .)

وترى الباحثة أن الحقوق ليست حقوق يطالب بها الإنسان فقط وإنما هي ضرورات واجبة لهذا الإنسان وليس من حق أي فرد أو جماعة التنازل عنها أو عن بعضها ولا سبيل إلى حياة الإنسان بدونها ولا يفرط فيها، فإن هذه الحقوق أو الضرورات وممارستها هي التي تحقق له المعنى الحقيقي للحياة.

وأخيرًا تستخلص الباحثة مما سبق عرضه من التعريفات المختلفة للحق لغةً واصطلاحًا أن مصطلح حقوق الإنسان كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية، لا يمكن وضع تعريف جامع مانع شامل له، فكل هذه المصطلحات هي في تطور مستمر مع تطور الظروف المحيطة سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على المستوي السياسي والقانوني، ومن الواضح أنه لا يمكن أن يختلف أحد على أن حقوق الإنسان هي جميع الحقوق التي بدونها لا يستطيع أن يحيا الإنسان حياة حرة كريمة وهي تشمل كافة الحقوق المدنية، السياسية، والاقتصادية، الثقافية ،الاجتماعية.

ثانياً – أهداف حقوق الإنسان:

إن حقوق الإنسان تختص ببعض الأهداف التي تميزها عن غيرها، وتهدف حقوق الإنسان في ضوء ما تم طرحه من نظريات حقوق الإنسان ونظرة الإسلام لها إلى مساعي متعددة يمكن ذكرها فيما يلي:

(محمد نور فرحات،2005 م، ص 54– 55)

- بناء المجتمع الحر الذي يتطور ويطور من نفسه
- تماسك العدالة بين ربوع العالم.
- العمل على سيادة القانون.
- تأكيد إنسانية الإنسان على أسس ديموقراطية.

- قيد العمليات الحربية والثورات الدموية.
- تحقيق الرفاه للبشر.
- إبراز الفكر الاجتماعي.
- تحقيق التكامل والموائمة بين جميع الأفكار.
- دعم التفكير الفردي الذي يصب في بوتقة فكر الجماعة حتى ولو تعارضت أفكار الفرد مع أفكار الجماعة.

أيضًا تهدف حقوق الإنسان إلى: (أحمد إبراهيم، جمال محمد أبو الوفا،2019، ص 556.)

- التشجيع على اعت بار حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة.
- التشجيع على احترام الاختلافات ووضعها موضع التقدير وعلى مناهضة التميز.
- التشجيع على تحليل مشاكل الحقوق الإنسانية المزمنة والمستجدة بحيث يتم التوصل إلى حلول تتماشى مع معايير حقوق الإنسان.
- إثراء مبادئ حقوق الإنسان الراسخة الجذور في مختلف الأوساط الثقافية.
- تشجيع المعرفة بصكوك وآليات حقوق الإنسان ومهارات استخدامها عالميًا وإقليميًا ومحليًا من أجل حماية حقوق الإنسان.
- استخدام نظم تربوية قائمة على المشاركة وتشمل المعرفة والتحليل النقدي ومهارات العمل لتعزيز حقوق الإنسان.
- التشجيع على تكوين بيئات للتعليم والتعلم تتسم بالتحرر من الضعف والخوف وتشجيع على المشاركة في حقوق الإنسان والتمتع بها وعلى النماء الكامل لشخصية الإنسان.

وتشير الدراسة الحالية أنه يمكن تقسيم أهداف حقوق الإنسان إلي:

1- **أهداف اجتماعية:** فالتلاميذ والمعلمون والمدراء والأهداف ونظم الإدارة ومحتوى المناهج والامتحانات والأنشطة والوسائل وطرق التدريس، كل ذلك ثمرة البيئة الاجتماعية وما تحويه من نظم وتنظيمات صحيحه أن المدخلات والمخرجات السابقة من حيث الشكل

تبدو واحدة في جميع المجتمعات إلا أنها من حيث المستوى والمحتوى والمضمون تختلف من مجتمع لآخر وبذلك تحقق الأهداف الاجتماعية الرفاهية الفردية والمجتمعية.

2- **أهداف سياسية** :نبذ العمليات الحربية.

3- **أهداف قانونية** :العمل على دعم الوعي المجتمعي.

4- **أهداف مترابطة** :تقوم على ربط حقوق الأفراد والمجتمع ككل.

5- **أهداف موضوعية** :تقوم على احترام الاختلاف بين وجهات النظر.

6- **أهداف مرنة** :تتسم بالمرونة وليست جامدة.

7- **أهداف تربوية** :تتسم بتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى المجتمع.

وبعد ما تم عرضه من اهداف حقوق الإنسان تتمثل المرحلة التالية في أهمية حقوق الإنسان للفرد والمجتمع.

ثالثاً – أهمية حقوق الإنسان:

تأتي أهمية حقوق الإنسان للحفاظ على كيان الإنسان وذاتيته حماية لقواه العقلية وقوته البدنية والنفسية ، وتمكن من بلوغ الغايات العليا التي من أجلها خلق الله الإنسان إذ ينمي كل حق من هذه الحقوق جانبًا من جوانب الشخصية وأيضًا لازما **للإبقاء على صوحه الفرد على سائر الكائنات** ، كما تأتي أهمية حقوق الإنسان في قضية احترام حقوق الإنسان وهى تعد من أهم الأمور الوثيقة الصلة بالأمن القومي، فإن الإخلال بها يعرض الدولة والشعب لمخاطر عديدة، فاحترام حقوق الإنسان يدرأ خطر التدخل الخارجي كما يحقق المشاركة الأساسية للشعوب في مقاومات التدخلات الخارجية. (أيمن الزيني ، 2014، ص3 .)

ويمكن أيضًا تحديد أهمية حقوق الإنسان في النقاط التالية:

1- تحديد الصكوك الدولية التي تحدد معيار ما ينبغي على الحكومات أن تفعله أولا لاحترام حقوق مواطنيها.

2- ضمان حماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3- أساس الحرية والعدالة والسلامة.

4- تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة.

ويتضح مما سبق أن حقوق الإنسان تسهم في تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات سواء على المستوي الفردي والمجتمعي والتأكيد على أهم القيم الداعمة للإنسانية على الصعيد المحلي والعالمي.

رابعاً – متطلبات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان (عالمياً):

يرى سعد بن ناصر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1968 دعت إلى تدريس حقوق الإنسان في المقررات الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية، وفي مؤتمر طهران عام 1968تقرر أن تدعي جميع وسائل التعليم من أجل إتاحة الفرصة للشباب التحلي بروح احترام الإنسانية والتساوي في الحقوق.

(أسعد بن ناصر بن سعيد ، 2017،ص.379)

ويرى عامر حسني فياض عن المنظمة العالمية للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) التي دعت منذ عام 1971 إلى تدريس حقوق الإنسان في الجامعات، تشمل كليات الحقوق والعلوم السياسية في دول العالم كافة. (عامر حسن فياض،،2011 ، ص.75)

من عام 1979 – 1973 عملت منظمة (اليونسكو) على تشجيع تدريس حقوق الإنسان فالجامعات وفي مختلف التخصصات القانونية والعلمية والتقنية ومن جهة أخرى، فقد عززت اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة بصفة خاصة والقضاء على هذا التمييز داخل كل شخصية في المجتمع وتطبيق مبادئ الممارسة اليومية للتعليم في جميع المستويات وفي عام 1979 اعتمدت الجمعية العامة (المادة 14) حقوق المرأة للحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم الرسمي والغير رسمي وتوفير شروط متساوية لها في التوجيه المهني والالتحاق بالدراسات للحصول على درجات علمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف أنواعها في المناطق الريفية والحضرية وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفي التعليم العام والمهني والتساوي في فرص الحصول المنح والإعانات الدراسية.

(علاء الدين كاظم عبد الله،،2012 ، ص3)

وفي عام 1982 – 1978 دعا مؤتمر فيينا إلى تكوين علاقات مستقرة فيما بين المجتمعات المحلية لتوطيد التفاهم والتسامح وفي عام 1979 دعا مؤتمر فيينا إلى استعمال الأمية وتوجيه التعليم نحو التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإدراج حقوق الإنسان كمواضيع في المناهج الدراسية، مثل الفلسفة والعلوم السياحية والقانون والعلوم السياسية، وكذلك كمنهج مستقل وكذلك في جميع المؤسسات التعليمية في الأنظمة الرسمية والغير رسمية، وفي عام 1980 أن يشمل التعليم في مجال حقوق الإنسان :السلم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ،ومن عام – 1981 1993 دعت الأمم المتحدة إلى وضع استراتيجيات محددة لضمان تعليم حقوق الإنسان ونشر المعلومات العامة على أوسع نطاق وخلق وعى متزايد بحقوق الإنسان وأهمية تعزيز الحملة الإعلامية العالمية لحقوق الإنسان .(المجلس الوطني لحقوق الإنسان،،2009 ، ص 35.)

ومن عام 2004 – 1995 عقدت الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (تعليم حقوق الإنسان)

أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على أكثر من مجرد وتقديم المعلومات وأن يكون عملية شاملة مدى الحياة على جميع مستويات نموهم وفي جميع شرائح المجتمع احترام كرامة الآخرين ،وطرق كفالة هذا الاحترام في جميع المجتمعات. (عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان2003 ، ص.7)

ففي عام 1998 عقدت عدة مؤتمرات مثل المؤتمر الإقليمي حول التربية على حقوق الإنسان في أفريقيا – داكار، والمؤتمر الإقليمي لآسيا والباسفيك حول التعليم من أجل حقوق الإنسان في بيون بالهند عام1999 ، والمؤتمر الإقليمي حول تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي (الرباط) – 1999 والمنتدى الإقليمي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان (الدار البيضاء) – 1999، كما عقد أيضاً مؤتمر القاهرة عام 2000 في مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان التعليم ثقافة حقوق الإنسان ونشرها.

ومن خلال مؤتمر إعلان القاهرة لدراسات حقوق الإنسان قام المؤتمر بصياغة أهداف تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وهي : (المنتدى الإقليمي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي،،2000 ، ص1)

تنمية الشخصية الإنسانية بأبعادها الوجدانية، والفكرية، والاجتماعية، وإحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية. تعزيز وعى الناس– نساء ورجا لاً –بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها والنهوض بها على كافة المستويات.

1– توطيد أواصر الصداقة بين الشعوب، وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف، وتعزيز اللاعنف. تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والحق في مقاومة الاحتلال – .متطلبات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان من رؤية الإستراتيجية المصرية الجديدة (2026–2020) أسست هذه الاستراتيجية على رؤية تهدف إلى النهوض بكافة حقوق الإنسان في مصر، من خلال تعزيز احترام وحماية كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيقًا للمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز وتعد الاستراتيجية خارطة طريق وطنية طموحة في مجال حقوق الإنسان وأداة هامة لتطوير الذاتي في هذا المجال. (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ص5)

2– المتطلبات (المرتكزات) التي تستند إليها الإستراتيجية:

أولاً – الضمانات الدستورية في مجال حماية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان:

يكفل الدستور المصري ضمانة كافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وترسيخ قيم المواطنة والعدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، وأن التكافؤ في الفرص هو أساس بناء المجتمع ، كما يؤكد الدستور المصري على أن الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا يجوز لأي قانون تقييدها بما يمس أصلها وجوهرها.

ثانياً –الالتزامات الدولية والإقليمية لمصر في مجال حقوق الإنسان :

ساهمت مصر على مدار العقود الطويلة لتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث شاركت في صياغة الإعلان العالمي والعهديين الدوليين لحقوق الإنسان، وصياغة الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ويتخذ الدستور منحنى أكثر تقدمًا في مجال ضمان الوفاء بالالتزامات الدولية لمصر في مجال حقوق الإنسان، ولقد تضمنت مصر لثماني اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان فضلاً عن عدد من الاتفاقيات الإقليمية في إطار المنظومتين العربية والأفريقية لحقوق الإنسان وتساهم هذه الاستراتيجية في إيجاد منهج شامل لتنفيذ كافة تلك الالتزامات .

ثالثاً– التنمية المستدامة لرؤية مصر2030 :

فتؤكد الرؤية التنموية على تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون وتسعي الاستراتيجية إلى تعزيز التوجه القائم على احترام وتعزيز حقوق الإنسان لذلك المشروع التنموي المتكامل لمصر، ودمج أهداف ومبادئ حقوق الإنسان في السياسات العامة للدولة، من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل من إطارٍ فكريٍّ لحقوق الإنسان نجد أنه وبرغم كل تلك المواثيق والمعاهدات والاعترافات الدولية والمحلية بحقوق الإنسان كفكرة أصيلة لا تنفصل عن كيانه البشري إلا أنه مازال الطريق طويلًا محليًا وعالميًا لتحقيق تلك الحقوق على أرض الواقع، ومن هنا نتوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الحقوق الإنسانية فكرة أصيلة في النفس البشرية لا تقبل السلب أو الانتقاص، وقد أسس الإسلام كثيرًا من القواعد للتعامل الإنساني واحترام الاختلاف وتَقَّبُل الآخر، وبم أن المعرفة المجردة بحقوق الإنسان غير كافية فيجب أن تتحول إلى قيم وسلوكيات يومية عند الطلاب .

وترى الباحثة أننا قد حاولنا في هذا الفصل إلقاء الضوء على مفهوم حقوق الإنسان بل على مفاهيم حقوق الإنسان علي تنوعاتها واختلاف مدارسها، والأهداف السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية التي أشارت إليها تلك المفاهيم والرؤى الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ودراسة أهم جوانب حقوق الإنسان في الدستور المصري واستراتيجية2020 – 2026 وتوصلنا إلى أهم النتائج التي أشار إليها هذا الفضل وهو أن حقوق الإنسان فكرة أصيلة في النفس البشرية لا تقبل سلبًا ولا انتقاصًا لأي سبب من

الأسباب بغض النظر عن الدين، العرق، المعتقد أو اللون، وقد أرسى ديننا الحنيف قواعد تلك الحقوق ونظم العلاقات بين البشر عربهم وعجمهم مسلمهم وكافرهم بما يحفظ حقه في الحياة والكرامة الإنسانية والعدالة، وما يجب علينا هو تحويل تلك المعرفة إلى قيمة بشرية لا تقبل النزاع في نفس كل طالب حتى نصل إلى عالم تتحقق فيه فعلًا حقوق الإنسان كونه إنسانًا .

خامساً- مجالات الوعي بحقوق الإنسان:

أ- مجال المعرفة:

تعد المعارف التي تشمل الوثائق والآليات والمفهومات والقيم والمبادئ من الأمور التي تساعد الأفراد على حماية حقوقهم الشخصية واحترام حقوق الآخرين، وهذا يعني أنه لابد من الإلمام بصكوك حقوق الإنسان وتقسيماتها وخصائصها وخطورة الانتهاكات التي تتعرض لها، ومن ثم معرفه آليات ضبطها.

(صابر عوض جيدوري، **2011**،ص 65 – 104)

والمواضيع الرئيسية التي يجب التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال المعرفة وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان وهي: (مجلس أوروبا،2014)

- المفاهيم الأساسية مثل: الحرية والعدالة والمساواة والكرامة والإنسانية وعدم التميز والديمقراطية والطابع العالمي والحقوق والمسؤوليات والترابط والتضامن.
- فكرة أن حقوق الإنسان توفر إطار لأنماط سلوك التفاوض والاتفاق في الاسرة والمدرسة والمجتمع وعلى نطاق أوسع في العالم.
- دور حقوق الإنسان في حياة المرء وحياة المجتمعات المحلية وحياة الناس حول العالم.
- التميز والعلاقات التعاونية من الحقوق المدنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية.
- الهيئات المحلية والوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد الذين يعملون على دعم وحماية حقوق الإنسان.

- طرق مختلفة للنظر الى تجربة حقوق الإنسان في مجتمعات وجماعات مختلفة داخل المجتمع الواحد ومصادر التشريع المختلفة – بما في ذلك المصادر الدينية والأخلاقية والقانونية.
- التغيرات الاجتماعية الرئيسية والأحداث التاريخية والأسباب التي أدت إلى الاعتراف بحقوق الإنسان.
- الحقوق المعترف بها في المواثيق الدولية الرئيسية الموجودة لحماية حقوق الإنسان، مثل إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. (جامعة الدول العربية ، April 2020)
- الحقوق الإنسان المصانة في الدساتير والقوانين أو الهيئات المسؤولة عن رصدها ومراقبتها على المستوى الوطني. (human-rights ، 2022)

ب- مجال القيم:

تهدف التربية على حقوق الإنسان إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق وهي تربية قيمية بالأساس تتجه نحو السلوك والى تكوين قناعات إزاء السلوك. (عبد المجيد الانتصار، عبد الكريم غريب، 2004، ص257 – 262)

ومفهوم القيم يعني الأحكام التي يصدرها الإنسان على أشياء وموضوعات معينة، ثم يتصرف وفقا لها خلال تفاعله مع البيئة في عناصرها المختلفة لإشباع حاجاته العديدة المتنوعة والمتغيرة، ويتبين أثر القيم حين يكون الإنسان بصدد مواقف يشتد فيها الصراع بين حاجاته المختلفة وبين الواقع من ناحية اخرى. (محمد رجاء حنفي، 1997، ص26 – 29)

وتتمثل قيم حقوق الإنسان في الحياة وهي مكفولة لكل فرد في العالم ، بغض النظر عن العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو التوجه السياسي ، وهذه القيم ليست فطرية وإنما تكتسب عبر المعرفة النظرية والعملية ،والتربية على حقوق الإنسان تعمل على إكساب الفرد المستهدف بها تلك القيم الإنسانية، من أجل أن يحتكم إليها في إصدار السلوك ، ويلتزم بها في أداءه المهني والإنساني مما يجعل ذلك يرتد إيابا ثم مستقبليا نحو جماعته ونحو المجتمع بأسره (صابر عوض جيدوري، **2011**،ص 65 – 104)، والمواضع الرئيسية التي يجب

التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال القيم وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان وهي : (مجلس أوروبا،2014)

- الشعور بالمسؤولية حيال التصرفات الشخصية والالتزام بالتنمية الشخصية والتغير الاجتماعي.
- الفضول، عقل منفتح وتقدير للتنوع والاختلاف.
- التعاطف والتضامن مع الآخرين والالتزام بدعم أولئك الذين تكون حقوق الإنسان لديهم تحت التهديد.
- الشعور بالكرامة الإنسانية وقيمة الذات وقيمة الآخرين بغض النظر عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية أو اللغوية أو الدينية.
- الشعور بالعدالة والرغبة في العمل من أجل تحقيق المثل العليا لحقوق الإنسان العالمية والمساواة واحترام التنوع.

ج – مجال المهارات:

في هذا المجال يمكن الحديث عن بعد آخر من أبعاد التربية على حقوق الإنسان وهو البعد الذي يمكن تسميته بالنهايات المستدامة لهذه التربية، فلا جدوى من تعليم حقوق الإنسان على المستوى المعرفي إذ لم يتمكن التعليم من تحويل قيم حقوق الإنسان إلى معايير داخلية تعكس مواقف الطلبة وتوجه سلوكهم اليومي ، وهذا يعني أن تدريس حقوق الإنسان يعني تأسيس هذه الحقوق كقيم على مستوي الوعي والوجدان والمشاعر وكسلوكيات عملية على مستوي الممارسة، لأن الهدف من التربية على حقوق الإنسان هو دفع الطلبة نحو دمج ثقافة حقوق الإنسان موقفا وقيمة وتحويلها إلى سلوك يومي يصور بكيفية ذاتية تلقائية وواعية. (صابر عوض جيدوري،2011،ص 65 – 104).

ومن أهم المواضيع الرئيسية التي يجب التركيز عليها في الوعي بحقوق الإنسان في مجال المهارات وفقا لدليل التربية على حقوق الإنسان وهي: (مجلس أوروبا،2014)

- القدرة على الاستماع لوجهات النظر المختلفة للدعوة والمطالبة بالحقوق الشخصية وحقوق الآخرين.

- التفكير الناقد وإيجاد معلومات ذات صلة وتقديم الأدلة بحس ناقد.
- القدرة على العمل بصورة تعاونية ومعالجة النزاعات بصورة إيجابية.
- القدرة على المشاركة في مجموعات اجتماعية منظمة.
- القدرة على التعرف على انتهاكات حقوق الإنسان.
- العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان محليا ودوليا.

سادساً – أبعاد الوعي بحقوق الإنسان:

اتفقت الدراسات التي اهتمت بموضوع الوعي وبأشكاله على أن للوعي أبعاداً أساسية، تتمثل في البعد الوجداني، والبعد المعرفي، والبعد السلوكي (المهاري)، ويمكن توضيحها كما يلي:

أ– البعد الوجداني (السيكولوجي الاجتماعي) للوعي:

وهو وجود اتجاه أو موقف إيجابي أو سلبي نحو القضية أو الموضوع المراد استطلاع الوعي بشأنه، وهو ما يسمى بالبعد النفسي – الاجتماعي في الوعي أو (السيكولوجيا الاجتماعية).

(1) وتمثل السيكولوجيا الاجتماعية مجموعة من المشاعر والأمزجة والعواطف والاتجاهات الاجتماعية، التي تتحدد بمقتضيات وديناميات الوجود الاجتماعي للأفراد والجماعات، وتمثل هذه السيكولوجيا حلقة وصل تنقل تأثير الوجود المادي إلى مستوى الوعي. (أحمد طاهر مسعود، 2011 ، ص 103 – 107)

وفي هذا الصدد يرى البحث الحالي أنه يمكن تحديد أهم القيم الداعمة للجانب الوجداني للوعى بحقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي وذلك من خلال ما تقدمه الجامعة للطلاب من غرس قيم ومبادئ مثل : فهم الذات الفردية والاجتماعية واحترام الآخر وحرية التعبير عن الرأي ،والمشاركة في الأعمال التطوعية والإنمائية والسياسية وفي الأنشطة الطلابية والاتحادات الطلابية والزيارات الميدانية والندوات والمناقشات وغرس قيم المساواة والعدل والصدق والانتماء وحب الوطن، وقيم الحقوق والواجبات والالتزام بالقوانين داخل الحرم الجامعي وغرس القيم الدينية الثابتة وتنميتها في نفوس الطلاب .

ب– البعد المعرفي للوعي:

يضم البعد المعرفي للوعي الاجتماعي بعدين أساسيين هما: (عبد الباسط عبد المعطى،1989 ،ص5 – 56)

1– **البعد العلمي:** ويقوم على إدراك القضية والموضوع من خلال تفسيره، وإبراز الإيجابيات والسلبيات به، وهو بُعد طورته قوى الإنتاج، وتوظفه لخدمة مصالح مادية وفكرية، وهو أيضًا نتاج لتراكمات الماضي، والاتصال العلمي مع مجتمعات أخرى، سواء كان استعارةً أو تبعيةً أو تطوِيعا.

2– **البعد الأيديولوجي:** ويقسم على تقديم تصورات ورؤى بديلة للواقع الراهن لقضية أو موضوع ما.

وتتضح علاقة التأثير والتأثر بين البعدين العلمي والأيدولوجيا للوعي الاجتماعي في أن العلم والمعرفة بما يشملاه من معارف ومعلومات وقوانيين وأفكار وتوجهات يتلقاها الفرد من مؤسسات المجتمع وتشكل رؤيته للواقع المحيط يمثلان المشكل الأساسي لمحتوى الوعي.

كما أنهما يمثلان عاملان مهمان في التقدم الاجتماعي وتطوير الوعي، فالفرد الذي لا يتلقى العلم والمعرفة لا يمكنه فهم العالم الخارجي، فكما وصف العلم بأنه معرفة للقوانين التي تحكم الثروات الطبيعية والاجتماعية، فالعلاقة بين العلم والتقنية والسلطة السياسية تعد علاقة وثيقة، إذ أن أي تطور تقني يؤدي إلى إحداث تطور في العلم والمعرفة، وتبعًا للطريقة التي تستخدم بها السلطة العلم، تكون له نتائج إيجابية أو سلبية على الوعي الاجتماعي. (علي سالم، 1990، ص 71 – 83)

فالعلم يتأثر بالأيديولوجيا المهيمنة في مجتمع معين؛ ومن ثم يؤثر في الوعي الاجتماعي للأفراد من خلال تفاعل الأفكار المهيمنة في ا لمجتمع التابع والمجتمع المركزي والذي ينتج عنه تناقض وتزييف في الوعي، وخليط من النظريات والأفكار التي توقع الباحثين في حالة من الاغتراب المكثف. (عبد الباسط عبد المعطى، إبراهيم عبد المجيد،، 1983، ص 330 – 335)

ويُطلق أنتوني فرجيه (Antoni Verger 2012 ، ص4 – 5) على الأيديولوجيا المهيمنة مصطلح الأفكار البرامجية Programmatic Ideas ويعرفها بأنها أفكار فنية تقدم Technical Ideasتفسيرًا للمشكلة السياسية وأسبابها ، وتصف المسار الدقيق للعقل السياسي لحل المشكلة ، وهي أيضًا تقدم أدوات نقدية يمكن أن تستخدم بواسطة صانعي السياسة لهدم شرعية التفسيرات والطرق البديلة للحل ، ودراسة الأفكار البرامجية على مستوى وضع الأجندة agenda setting ونشرها يتطلب تبني طريقة متعددة التدريج في عملية السياسة بسبب حقيقة أنه في حقبة العولمة يتم وضع الأجندة كثيرًا على المستوى فوق الوطني ، حيث أغلب القرارات المهمة بشأن تبني وترجمة الأجندات والأفكار السياسية الجديدة في سياقات خاصة يتم أخذها على المستوى الوطني ويسهم الرواد السياسيون في الترويج للأفكار البرامجية بشكل يجعلها جذابة لمدى من الجماهير ونشر هذه الأفكار الجديدة ما بين مجتمعات الممارسة والدفع نحو تنفيذها في سياقات خاصة، ويتركز الرواد السياسيون في مدى من التنظيمات القائمة على المعرفة مثل المؤسسات الدولية ومراكز الفكر والجامعات والمؤسسات الاستشارية الكبرى.

واستنادا إلى ما سبق فإن المعرفة هي التي تقوم بتشكيل الوعي فالمعرفة تتأثر بالأفكار البرامجية وفقاً لتعريف Antoni Verger لها ، فتلك الأفكار البرامجية جزء من تشكيل وعى الطالب الجامعي لحقوق الإنسان وهذا الوعي يتكون لدى الطالب من خلال القيم والمبادئ والمعتقدات التي يضعها صانعي القرار والسياسيين وواضعي القوانين الدولية والمحلية والقومية وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في المؤسسات التربوية وفي الجامعة بصفه خاصه وعلى مدخلات العملية التعليمية جميعها لغرس قيم الوعي بحقوق الإنسان التي تتناسب مع مصالحهم الشخصية وتحقق أهدافهم فالمعرفة التي تشكل الوعي في الجامعة تختلف حسب رؤى صانعي القرار.

وبذلك تختلف المعرفة التي تشكل الوعي بحقوق الإنسان من مجتمع لآخر وبذلك يتم توجيه أي توجهات فكرية للطالب من خلال الجامعة بما يتناسب مع تلك الرؤى والأهداف.

ج – البعد السلوكي للوعي:

يعد سلوك الفرد وعلاقته بالآخرين جزء من الوعي الاجتماعي الذي يتكون ويؤدي وظيفته كنتيجة إجمالية للانعكاس المباشر لحقائق الواقع الاجتماعي في وعي الأفراد؛ حيث إن عملية الإدراك التي يكتسب الفرد من خلالها المعرفة حول بيئته وواقعه الاجتماعي تترجم البيانات والمعرفة إلى خبرة هادفة وذات معنى. (نبيل عبد الهادي ، 2011، ص 38)

ويتمثل البعد السلوكي للوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب في مجموعة الممارسات التي يؤديها الطالب نحو مجتمعة، وفي ضوء ما يحمله من قيم وأفكار ومعرفه وما تعلمه من حقوق وواجبات وما له وما عليه ومعتقدات عادلة اتجاه مجتمعه، أي أن الطالب يقوم بتطبيق ما حصل عليه من أفكار مجتمع بأكمله داخل المؤسسة التعليمية.

سابعاً– معوقات الوعي بحقوق الإنسان:

أ– معوقات الوعي:

1– التضليل وعدم المصداقية الإعلامية، أصبح الاعلام كيانا عملاقا وسلاحاً فتاكاً يمارس تأثيراً فاعلاً وهو مرتبط بالأنظمة الحاكمة وأثبتت الدراسات بضعف الوعي. (علي عبد الرزاق،2005، ص185 – 186)

2– تدهور الوعي كأداة للهيمنة والقهر: النظام التعليمي الحالي يفرز متعلمين كل ما يملكونه هو ألية الحفظ والتذكر والاسترجاع الآلي للمعلومات، والتي يتم نسيانها بمجرد الانتهاء من الامتحانات، فهو وليد ثقافة التلقين والقهر والتي تشتمل على سمات الهزيمة الثقافية وقتل الإبداع وشل الوعي.

(باولو فريري، 1980، ص 33)

3– هناك معيقات أخرى للوعي وهي: الأمية والفقر وضعف المؤسسات الثقافية وازدواجية الخطاب الرسمية والخطاب الثقافي، وغياب الخطاب الديني المستنير أو التبعية للآخر، وغياب ثقافة المقاومة لكل رديء، واغتراب الإنسان ذاته ومجتمعة، ووطنه، والقصور المنهجي للأهداف.

(بكار عبد الكريم، 2000 م، ص 167)

يمكن القول إن في عالمنا المعاصر معوقات للوعي بحقوق الإنسان تتمثل فيما يلي:

أ- المعوقات القومية:

واقعنا المعاصر واقع معقد ومتناقض يختلط فيه الماضي بالحاضر وتتداخل فيه مشاعر القومية مع واقع العولمة ويتحتم علينا تحويل مجتمعنا العربي إلى مجتمع تتفاعل فيه ثلاث قوى العلم والتكنولوجيا، والتنمية البشرية، لإحداث تقدم نوعي وقابل للبقاء وقادر على التجديد لإحداث التنمية ومن القضايا الهامة على المستوى العربي قضية الحفاظ على اللغة العربية فقد انتشر استخدام العامية في المدارس والجامعات. (إبراهيم محمد إبراهيم2000 م، ص 25)

الديمقراطية والمشاركة السياسية، فلا يخفي على أحد أن المواطن العربي لا يتمتع بحريته وكرامته الإنسانية، وهذا لوجود صبغة مفتعلة لواجهة ديمقراطية مطعمة ببعض حقوق الإنسان وهي في الأصل قائمة على الاستبداد. (ثناء فؤاد عبد الله، 2005 م، ص 34)

ب-المعوقات السياسية:

تتناول السلطة في العالم العربي الموقف السياسي الرافض لدى جمهور الأمه لأوضاعها الراهنة الاجتماعية والاقتصادية، وتتحمل الحكومات العربية مسؤوليتها عن الوضع الراهن الذي يغلب عليه عدم العدالة والظلم والفساد. (رفيق حبيب، 2001، ص 125)

ج- المعوقات والاقتصادية:

بواجهة العمل والاقتصادي العربي مأزق لعدم الوعي ومن مظاهر هذه التحديات مشكلة الديون الخاصة واستمرار التبعية وانخفاض حاد في معدلات التبادل التجاري وتدني مستمر لأسعار السلع الأولية، وصعوبة الوصول إلى السوق العالمية. (عبد الرحمن حسن الميداني1416، ص 40)

د- المعوقات التربوية وحقوق الانسان:

أن الارتقاء البشري لن يحققه الا تعليم تتوافر فيه شروط العودة في كافة مستويات ومراحله فالتعليم الجيد وهو سفينة النجاة من طوفان المستقبل. (فؤاد أبو حطب، 2001، ص 7)

وتعاني البلدان العربية مشكلة الامية بأنواعها الثلاثة الهجائية والتبعية والهبوط.
(علي أحمد مدكور، 2000 م، ص 47)

وتدني تقدير قيمة الثروة البشرية العربية واحترام التعليم والصحة وحقو ق الانسان السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية، وما تشهده اليوم هو تناقض بين الفكر النظري والواقع العلمي.

(مصطفي النشار، 2004 م، ص 17)

هـ-المعوقات العالمية والتكنولوجية:

تعيش في عصر يتطلب عقلا يتشكل في ظل ثقافة جديدة من خلال تربية متجددة ومجددة – وتستطيع توظيف مستجدات العصر من علم وتكنولوجيا في مجال التعليم من خلال الإنسان بأدوات التفكير السليم والوصول إلى النتيجة المرجوة فلقد ولى عهد الحفظ والاسترجاع، وهذا يضعنا امام تحدي جديد هو الإعداد الجديد للبحث العلمي عموماً. (مصطفي النشار، 2004 م، ص 15)

و- المعوقات الثقافية:

تشكل ثقافة الفرد ووعيه أهمية بالغة اتجاه الأحداث المحلية أو الخارجية لاحتمال وجود من يتربص بالمشكلات المحلية، ومحاولة آخر فرض مرجعيته الثقافية من أجل ضمان السيطرة على مقدرات دول العالم العربي الذي يعاني من التراجع الحضاري. (عبد الكريم بكار ، 2000 م، ص 233)

ثامناً- دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان:

1- المقررات الدراسية:

فالمقررات الدراسية هي أداة الجامعة في تكوين الطلاب وتزويدهم بالمعارف والمفاهيم والقيم والاتجاهات والمهارات وأساليب التفكير وتخضع المقررات الدراسية لطبيعة المجتمع من حيث فلسفته وثقافته وآماله التي ترجو تحقيقها في أبنائه فالمقررات الدراسية دور عام في بلورة مقومات الفكر الاجتماعي وتحويله إلى واقع عملي يمارسه الطلاب، ولما كانت قضية حقوق الإنسان هذه الأهمية في الوقت الحاضر فإنه على رجال التربية إعادة

النظر في إعداد المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم لكي تؤكد على احترام حقوق الإنسان. (يحي لطفي نجم، 1996، ص 59)

إن منهج التلقين والحفظ هو الذي يغلب على منهج الحوار والنقد في العملية التعليمية الأمر الذي يؤدي إلى إخراج أجيال غير مؤهلة للتفكير المبدع والخلاق مستبعدة لتقبل ما يملي عليها من أعلى، ولا تعترف بحق الآخرين في الاختلاف وهذه الأجيال بطبيعة تكوينها غير قادرة على حمل رسالة حقوق الإنسان ومؤهله التبعية الفكرية سواء للسلطة الحاكمة وسائل إعلامها أو الجماعات التطرف السياسي التي ترفع لواء الدين(محمد نور فرحات،1993، ص48)

ويجمع التربويون على ضرورة إدخال حقوق الإنسان في المقررات والمواد الدراسية التي تقتضي طبيعتها ذلك كالتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية، بالإضافة على الأدب والفلسفة واللغات الحديثة والعلوم، مع التركيز على العلاقة بين الفرد والمجتمع والمواطن والسلطة العامة والأخلاق والحريات.

(على محافظة، 1993، ص90)

وليس هناك نظام موحد للتعليم إذ لابد أن يتناسب مضمون المقرر مع مستوى الدارسين لهذا المقرر من جهة ومع أوضاع وظروف كل بلد من جهة أخرى، ومن المرغوب فيه ألا تكون المادة العلمية والمقررة، واحدة لمختلف التخصصات أو المهن التي يعد الطلاب أنفسهم لها (محمد يوسف ،1989،ص37)

ونستخلص أن الجامعة لها دور مهم في الوعي بحقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي وذلك من خلال الأدوار التي تتم داخل أسوار الجامعة من مقررات دراسية ومناهج وأعضاء هيئة التدريس وطرق التدريس والتقويم والاختيارات والإدارة الجامعية كلها تتكاتف في سبيل تنمية الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة حتى تستطيع تخريج طالب جامعي ينفع نفسه ومجتمعه وتخريج جيل واعى مستنير ولديه مهارات ومعارف وقيم واتجاهات وقادر على المضي نحو المستقبل بطريقة صحيحة ويعرف حقوقه وواجباته التي كفلها له الدستور والديمقراطية، وفي ظل قيم وعادات وتقاليد مجتمعه متمسك بالدين الإسلامي الحنيف الذى هو أصل الديمقراطية وأصل الحقوق والواجبات .

أ- دور اعضاء هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس، وكفاءتها (تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة) بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام البعض استخدام جزئي وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم واعدادهم وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب ،كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية وانخفاض توعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس وارتفاع عبئ التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى (فليح حسن خلف، 2007، ص 248)

أما بالنسبة لدور أعضاء هيئة التدريس في تحقيق الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب حيث أن عضو هيئة التدريس هو حجر الزوايا في عملية الوعي بحقوق الإنسان وذلك من خلال التفاعل بينهم وبين طلابهم، حيث أن قيام الأستاذ الجامعي باحترام شخصية الطالب في كل ممارساته، واحترام إنسانيته وألا يوجه إليه أي إهانة، وقيامه بتنمية قدراته واستعداداته إلى أقصى درجة ممكنة في جو من الود والتفاهم، واحترامه التنوع في قدرات الطلاب وسعيه لتطويع تدريسه وفقًا لهذه القدرات وعدم التمييز بين طلابه والتفضيل لأحدهم على الآخر إلا في ضوء اعتبارات الجدارة وإتاحة الفرصة لطلابه لممارسة الحرية والتعبير عن آرائهم، وعدم التعسف مع طلابه في استخدام سلطته فلا يجبرهم على أمر لا يقتنعون به وليس فيه مصلحة، إضافة إلى حرصه على مشاركة طلابه ممارسة الأنشطة التعليمية والترويحية.. كل ذلك وغيره يدعم مفاهيم حقوق الإنسان بشكل صحيح لدى المتعلم

(سامح جميل عبد الرحيم2001، ص407)

ورغم هذه الأهمية للمعلم الجامعي في نشر مفاهيم حقوق الإنسان بين الطلاب إلا أن ما يقوم به المعلم حاليًا في التعليم الجامعي لا يصلح لتنمية مفاهيم حقوق الإنسان في نفوس المتعلمين بصورة سليمة لأن المعلم تكون لهجته ولغته متعاليًا على الطلاب ولأن المعلم يعتقد

أن العلاقة بينه وبين الطلاب تقوم على : المعلم يعلم والطلاب يتلقون، المعلم يعرف كل شيء والطلاب لا يعرفون، المعلم يفكر والطلاب لا يفكرون، المعلم يتكلم والطلاب يستمعون، المعلم يفرض النظام والطلاب يخضعون للنظام، المعلم يختار محتوى المواد الدراسية والطلاب عليهم أن يتأقلمون مع اختيار المعلم دون أن يؤخذ رأيهم، المعلم يصدر القرارات والطلاب ينفذونها دون مناقشه .(شبل بدران، 2000، ص157-158)

ج- دور طرق التدريس:

نقسم طرق تدريس حقوق الإنسان بطابع خاص، من حيث أنها تستهدف تنمية الشعور بالتآخي مع الآخرين أيا كانت أجناسهم وعقائدهم وطبقاتهم، وتربية الحرص على احترام حقوق الإنسان والإحاطة بوسائل ضمان هذه الحقوق، ومعرفة كيفية استعمالها، وأن تحقيق الوعي بحقوق الإنسان يتوقف على الطريقة التي تدرس بها ويزداد الاهتمام بحقوق الإنسان إذا ابتعدت طرق إلى تدريسها عن التلقين المباشر ، وأصبحت مجالاً واسعًا للمناقشة والحوار والتطبيقات العملية كما أن فعالية الموضوعات موضوع الدراسة ستزداد إذا أتيح للطلاب أن يمارسوا الحقوق التي تتضمنها في إطار الأنشطة الطلابية التي يقومون بها داخل الجامعة . (مصطفي كامل السيد، 1987، ص13 – 88)

ويمكن تعليم حقوق الإنسان من جهة المسئوليات والالتزامات وهنا يكون على المعلمين أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد تزويد درس محفوظ ولكن عليهم أن يوجدوا لأنفسهم ولطلابهم فرصًا لتجسيد هذه المبادئ وعندئذ يمكن للمعلم والطالب ممارسة حقوق الإنسان بدلاً من تدريسها بمجرد الكلام أو محاكاتها، كما يمكنهم ممارسة المهارات التي يحتاجون إليها لحل المشاكل التي تطرأ عند التنازع بين المسئوليات والالتزامات أو الحقوق وتوفر نقاط التنازع هذه الفرصة لإمكان الفكر، وينبغي الترحيب بها لأنه بدونها أن يصبح تدريس حقوق الإنسان ديناميكيًا بل تعليمًا جامعيًا . (عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ، 1989، ص13)

ويمكن تدريس حقوق الإنسان من خلال عرضه قضية من القضايا على صورة مشكلة قد تكون نشأت أما على الصعيد المحلى أو الدولي، ومن ثم يحاول الطلاب بتوجه من الأستاذ وإلى أفضل الحلول لتلك المشكلة عن طريق المناقشة العامة، والتي تعرض لكل

السبل والوسائل المتاحة لمعالجة المتكلم وهكذا يتعرض الطالب على المشكلة والحل، سواء كانت المشكلة وقعت فعلاً في الماضي أو كانت مجرد افتراض نظري طرحه الأستاذ سواء كان الحل قد تم إيجاده فعلاً من ذي قبل أو أنه قد رسم الفصل الدراسي وفقًا للقواعد والمبادئ المستقرة في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال مشاركة الطلاب الذين يكونون قد أسهموا في وضع هذه القواعد والمبادئ موضع التقييد . (روحي البعلبكي،2000، ص105)

ولا شك أن أسلوب الحوار والمشاركة والمنافسة هو الأقدر على تنمية ملكات التحقيق والتحليل والنقد لدى المتعلم، إلا أن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على التدريس في مجتمعات صغيرة، بحيث يتمكن كل فرد في المجموعة من المشاركة في النقاش، ويضاعف من فاعلية هذا الأسلوب تركيز النقاش حول قضايا محددة مطروحة على الساحة الوطنية والدولية (محمد نور الدين طاهر، 1987، ص 166- 167)

ويعد أسلوب الحوار وسيلة التفاهم بين الأفراد، وكذا بين الدول والشئون عن طريق من يمثلهم من أجل تضييق شق الخلاف، ولقد ضرب لنا القرآن المثل الأعلى في الحوار وأسس لنا أسس التربية الحوارية ، أن الحوار الرباني به يخاطب الله عبادة، وقد أراد الله لهم أسلوب الحوار ليشعرهم بمكانتهم عند ربهم، وليستخدموا نعمة العقل، والتمييز بين الخبر والشر، إذ يدعوهم إلى اعتناق الحق بعد أن بينه لهم، ويحذرهم من الشر والباطل، كما يدعوهم إلى تصحيح مسارهم وسلوكهم في الحياة على ضوء ذلك، كل ذلك بأسلوب حوارى رصين ، فالقرآن الكريم أرسى لنا أسس الحوار والتربية على حقوق الإنسان يجب أن تتم من خلال الحوار والمناقشة، حتى لا يشعر المتعلم بقدره وكيانه، وأنه ليس شيئًا مهملاً، وبذلك ترسخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في نفوس المتعلمين .

(القانوني بالجامعات العربية، 1987، ص 166- 167)

ويراعى في طرق التدريس أن توصل إلى مشاركة من جانب جميع الطلبة وتشجيع التعبير عن آرائهم بشأن المشكلات والاقتصادية والاجتماعية وتصرفات وإجراءات الدولة في حلها والتأكيد على الفرص المتاحة للطلاب لممارسة عملية إصدار الحكم وحل المشكلة.(Kim's, 1987, P.210)

هـ-دور الأنشطة الطلابية:

أن تدريس حقوق الإنسان ليس مسألة سهلة ولا تتوقف الصعوبة فقط على أبحاث أعضاء هيئة التدريس بأهمية القضية وقدرتهم على إيجاد العناصر المختلفة المعرفية والوجدانية، والسلوكية في العملية التعليمية، وإنما الصعوبة الكبرى من هذا التناقض الكبير بين مضمون مقررات حقوق الإنسان والواقع الجامعي والوطني الذي يحيط بالطلاب فما قيمة تدريس هذه المادة إذا كان لا يتاح للطلاب أن يعربوا عن آرائهم بحرية بالنسبة للقضايا العامة داخل محيط الجامعة.

ويظهر هنا دور انتخاب الاتحادات الطلابية والأنشطة الجامعية، فالأنشطة الجامعية في مجموعة الأنشطة التي يزاولها الطلبة في الجامعة خارج قاعات المحاضرات الرسمية في مختلف المجالات من دينية وثقافية وفنية واجتماعية ورياضية وجوالة، والتي تستهدف تحقيق النمو المتوازن والمتكامل للطلاب عقليًا وخلقيًا وبدنيًا وتقنيًا وعمليًا واجتماعيًا (حنان عبد الحليم رزق، 2011، ص13)

كما هي الأداة التي تستخدمها الجامعة في تنشئة طلابها، إذا ليس الغرض الأساسي من الأنشطة الجامعية تمكين الطلاب من مزاولة الأنشطة التي يرغبونها إنما الغرض منها باعتبارها احدى الوسائل الفعالة التي تتبعها الجامعة لتحقيق وظيفتها الاجتماعية التربوية هو تنمية وصقل خبرات الطلاب وتدريبهم أثناء ممارسة الأنشطة المتنوعة على العادات والسلوك الاجتماعي القويم الذى يتطلبه المجتمع الذى يعيش فيه والذى يجعل منهم مواطنين صالحين (عصام توفي قمر،2003، ص353)، لذلك تحرص المؤسسات التربوية بصفة عامة والجامعة بصفة خاصة على الاهتمام بالأنشطة الطلابية يهدف إعداد جيل قادر على حمل المسئولية عن فهم وإدراك رؤية لمتطلبات مسيرة التنمية في المجتمع كما يهدف إلى تدريب الطلاب من خلال تجمعاتهم على الحياة الديمقراطية السليمة وممارسة الحكم الذاتي إيمانًا منها بأن الديمقراطية الصحيحة التي تكون بالممارسة العملية والتدريب الموجه للشباب (أحمد حسين عبد المعطي، 2007، ص783)

و- دور نظم التقويم والاختبار:

لأساليب التقويم والاختيار أهمية كبيرة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب، ويبرز ذلك إتاحة الفرصة للطالب للتعبير عن رأيه بحرية في موضوعات المقرر سواء بطريقة شفوية أم تحريرية، وبالنظر إلى عمليات تقويم الطلاب في معظم الكليات حاليًا نجد أنها ثم وفقًا للطرق التقليدية (الحفظ والاستظهار فقط) التي تعتمد على الاختبارات التحريرية من نوع المقال، حيث تشمل ورقة الامتحانات على عدد محدود من الأسئلة، يطلب فيها كتابة مقالات طويلة أو قصيرة في الموضوعات الواردة دون إبداء رأيه. (المجلس الأعلى للجامعات،2002، ص45) ،كما أن الأساليب الأخرى في التقويم مثل: الاختبارات الشفوية، والموضوعية كتابة التقارير والبحوث التي تتيح الفرصة للطالب للتفكير والبحث وإبداء الرأي لا تستخدم في بعض المقررات الدراسية إلا على نطاق ضيق. (النووي 1987، ص45)

إضافة إلى كل ذلك فإن الاقتصار على استخدام أسلوب وحيد في الامتحانات تؤدى إلى التناقض بين ما يدرسه الطلاب عن مفهوم حقوق الإنسان وبدون ما يمارسه الأساتذة من أساليب تقويم فعليه.

ي–دور الإدارة الجامعية:

تعد الإدارة الجامعية من أهم العناصر في أداء المهام التربوية وعليها يتوقف تحط أداء المؤسسة الجامعية وكفاءتها فهي المسئولة عن الدينامية وسرعة التفاعلات بين أطراف العملية التعليمية والتربوية ومن ثم فإن جودة الإدارة ومستوى الأداء فيها تؤثر بشكل إيجابي في تحسين العملية التعليمية ، فالإدارة الجامعية تحدد المعالم وترسم الطرق أمام العاملين للوصول إلى هدف مشترك في زمن محدد كما تقوم برسم الوسائل الكفيلة بمراجعة الأعمال ومتابعة النتائج متابعة هادفة ، مما يشتمل على إعادة النظر في التنظيمات والأنشطة والتشريعات وتعديلها أو إعادة النظر في أساليب التنفيذ التي يمكن عن طريقها تحقيق الأهداف المنشودة (مصطفي بهجت عبد العال،1997، ص336)، فالإدارة الجامعية يجب أن تكون نموذجًا للحياة الجامعية الصحيحة وهذا النموذج يشمل إلى جانب الأهداف وأساليب الإدارة عناصر بشرية تضم كل أفراد المجتمع الجامعي، الطلاب وأولياء الأمور، وممثلي المجتمع المحلى الذين لهم علاقة بالعمل الجامعي ، وتشير الدراسة الحالية إن في القرن 21 كانت هناك محاولات كثيرة في مجال حقوق الإنسان بصفه عامة على الصعيد الدولي

والمواثيق الدولية والمنظمات الحقوقية والدساتير المحلية وفي مجال الجامعة بصفه خاصة في محاولة جاده من جانب المؤسسات التربوية للوعى بحقوق الإنسان فمن الإيجابيات التي قامت بها الجامعة تدريس مناهج ومقررات حقوق الإنسان في كثير من الجامعات والكليات وتدريسها كمادة مستقلة وعمل اختبارات لهذه المادة مثل باقي المواد الدراسية ، وأيضاً اهتمت الحكومة والمسؤولين بعمل مراكز داخل الجامعات مختصة للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي، كذلك أيضاً مشاركة الشباب في الأنشطة السياسية للتعبير عن حرية الرأي.

وتقوم الجامعة بتزويد طلابها بالمعرفة الصحيحة لهذه الحقوق مثل قيم الحق والكرم والمساواة وذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية والزيارات الميدانية التي لها تأثير إيجابي لدى طلاب الجامعة حتى تصبح حقوق الإنسان سلوكاً يمارسونه في حياتهم ، ونجد أيضاً أن هناك العديد من نواحي القصور في دور الجامعة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها فيعتبر الدين الإسلامي الدستور الأول لتعليم حقوق الإنسان فواجب على الجامعة تقوية الوازع الديني من خلال عمل ندوات دينية وتثقيفية داخل الجامعة ومناقشة الطلاب في أمور دينهم حتى لا ينجرف هؤلاء الطلاب نحو أفكار متطرفة خارج مجتمعهم وهناك نواحي قصور أخرى منها المقررات الخاصة بمادة حقوق الإنسان مجرد منهج معرفي لا تطبيقي فالهدف الرئيسي عند الطالب هو النجاح واجتياز المقرر دون تطبيق فعلي لهذا المقرر على أرض الواقع ، نجد أيضاً ان هنالك بعض الفجوات بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب نتيجة لاختلاف الأزمنة وعدم التدريب الكافي لأعضاء هيئة التدريس على التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل المختلفة والوصول إلى نقطة اتصال تربط بين عقلية الطلاب وانفتاحها على العالم وعقلية عضو هيئة التدريس ، عدم وجود حرية إبداء الرأي للطلاب أمام بعض أعضاء هيئة التدريس بسبب التحيز ، عدم وجود المشاركة الكافية من القيادات السياسية والمنظمات الحقوقية داخل الجامعة وداخل أنشطة الجامعة وقلة الندوات والمناقشات بين المسؤولين والطلاب وعدم وجود الديموقراطية الكافية داخل أسوار الجامعة والمحاولة الجادة لتزويد هؤلاء الطلاب بالخبرات والمعرفة الكافية عن حقوق الإنسان ويفتقد الطالب الجامعي للمعرفة الكافية

للقوانين والمواثيق الدولية والدساتير المحلية وتفتقد الجامعة لتنمية الوعي بحقوق وواجبات الطالب الجامعي سواء كانت هذه الحقوق حقوق صحية أو سياسية أو اقتصادية .

تاسعاً – معوقات تحول دون قيام الجامعة بدورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان:

هناك الكثير من العوامل التي تعيق تنمية الوعي بحقوق الإنسان ومنها:

1- **المعتقدات الخاطئة عن حقوق الإنسان:** بأن تعلم حقوق الإنسان من الممكن أن تزرع بذرة التوتر الاجتماعي وتدفع الأطفال على التمرد وعصيان أولياء أمورهم ومعلميهم. (عدنان محمد القاضي، 2017 ، ص 131)

2- **التركيز على تعليم تحمل المسئولية والواجبات التي على الطلبة القيام بها تجاه المؤسسة التعليمية والعائلة والمجتمع:** إلا أن الحقوق تقدم على الواجبات وتعتبر أساسا لها وليس العكس؛ واستجابة الفرد للقيام بواجباته تكون أعلى وأقوى عندما تأتي مقرونة بالتأكيد على حقوقهم؛ وأيضا يمكن أن يشكل هذا حدوث التوتر داخل المجتمعات.

3- **قلة مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان.**

4- **المناخ السائد في عديد من البلدان العربية تنعكس سلبا على المؤسسات التربوية بمختلف درجاتها:** ويقيد حقوق الإنسان كالاحتلال العسكري والحرب الأهلية والانقلابات وعدم الاستقرار السياسي. (عمارة بن رمضان،1993 ، ص 77)

5- **اختلاطه بكثير من العلوم القانونية الأخرى:** فهو مرتبط بالقانون الدولي العام؛ وبالقانون الحالي. (حنان خليل محمد المرهون ، 2012 ، ص 64)

6- **قلة وجود المعلمين الأكفاء القادرين على تعليم حقوق الإنسان** وخاصة في تلك البلدان التي ظهر فيها مفهوم تعليم حقوق الإنسان مؤخرًا ما يستلزم تدريب المعلمين على كيفية تعليم حقوق الإنسان بصورة متميزة. (على عبد المحسن عبد التواب الحديني، 2009، ص 140)

وهناك رأى آخر بالنسبة لمعوقات الوعي بحقوق الإنسان يميل لتقسيمها الى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.

الدراسة الميدانية

أولًا- إجراءات الدراسة الميدانية:

1- تصميم أداة الدراسة الميدانية:

أعدت الباحثة استبانة لتعرف واقع دور الجامعة في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب، وجاءت إجراءات بناء الاستبانة طبقًا للخطوات التالية:

أ – الهدف من الاستبانة:

تهدف الاستبانة إلى تعرف واقع دور الجامعة في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها؛ وذلك للوصول إلى تصور مقترح لتنمية هذا الدور.

ب- مصادر بناء الاستبانة:

استندت الباحثة في بناء الاستبانة إلى المصادر التالية:

- الإطار النظري للدراسة بما فيه من أهمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب.
- الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتصلة بموضوع الدراسة.
- الأدبيات المتصلة ببناء الاستبانة.

ج – تحديد محاور الاستبانة:

تم تحديد محاور الاستبانة، وهما:

1- **المحور الأول:** واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، والذي يتضمن مجموعة من الممارسات **التي** ينبغي أن تقوم بها الجامعة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها.

2- **المحور الثاني:** المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، والذي يتضمن مجموعة من السلبيات التي تحول دون قيام الجامعة بدورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

ورُوعي في صياغة عبارات كل محور الوضوح ودقة الصياغة، وفي نهاية كل محور تم وضع عبارة مفتوحة تتيح للمحكم تقديم مقترحات أخرى أغفلتها الاستبانة، كما استخدمت الباحثة مقياس ليكرت ذا البدائل الثلاثة (كبيرة، متوسطة، قليلة)؛ لتحديد درجة الموافقة على عبارات كل محور، ويوضح ذلك جدول (1):

جدول (1) مقياس ليكرت ثلاثي التدريج لتحديد درجة الموافقة على العبارات

درجة الموافقة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة

د- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية (*) :

تم إعداد استبانة لقياس واقع دور الجامعة في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها مكونة من محورين.

1- **المحور الأول:** واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، ويشتمل على (31) عبارة.

2- **المحور الثاني:** المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، ويشتمل على (29) عبارة، وأثناء فترة إعداد الاستبانة تم عرضها على السادة المشرفين أكثر من مرة لأخذ آرائهم فيها، وتم تعديلها بناءً على مقترحاتهم حتى وصلت إلى صورتها الأولية تمهيدًا لعرضها على السادة المحكمين.

هـ – صدق الاستبانة:

- صدق المحكمين:

تم التأكد من صدق الاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (7) محكمين (**)، وهم أساتذة من تخصصات: التربية المقارنة والإدارة التعليمية، وأصول التربية، وقد كان ذلك قبل التطبيق بهدف توجيه الباحثة إلى مواطن الضعف والقصور، وذلك من خلال إبداء الرأي فيما يلي:

- مدى تمثيل العبارة ومدى مناسبتها وانتمائها للمحور الذي تقيسه.
- الصياغة اللغوية للعبارات.

- إبداء أي مقترحات إضافية على الاستبانة سواءً أكان ذلك بالإضافة، أم الحذف، أم التعديل.

(*) ملحق (1) الصورة الأولية لاستبانة الدراسة.

(**) ملحق (2) قائمة بأسماء السادة المحكمين.

وقد رُوعي أن يكون في نهاية كل بُعد من أبعاد الاستبانة عبارة مفتوحة حتى تتاح الفرصة لإضافة عبارات أخرى من قِبَل المحكمين لم ترد في الأداة.

وقد وضعت الباحثة معيارًا في ضوئه تستطيع تعديل عبارات الاستبانة، يتمثل في الإبقاء على العبارات التي اتفق عليها 85 % من المحكمين من حيث تمثيلها وانتمائها للبُعد الذي تقيسه. وبَعد الانتهاء من التحكيم، قامت الباحثة في ضوء الآراء والمقترحات بتعديل صياغة بعض العبارات، وحذف عبارات أخرى، فأصبح عدد عبارات الاستبانة (38) عبارة، بواقع (19) عبارة للمحور الأول، و(19) عبارة للمحور الثاني موزعة كما يلي:

1- **المحور الأول:** واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، ويشمل العبارات من1 إلى 19.

2- **المحور الثاني:** المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، ويشمل العبارات من 20 إلى 38.

- صدق الاتساق الداخلي:

ويعني مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، ولحساب صدق الاتساق الداخلي، قامت الباحثة بتطبيق الاستبانة على عينة قوامها (100) طالبًا وطالبة، ثم قامت بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، ويوضح جدول (2) هذه المعاملات.

جدول (2) معاملات الارتباط بين عبارات كل محور والدرجة الكلية هذا المحور (ن = 100)

المحـــــور الأول				المحـــــور الثاني			
م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط
1	0.851	11	0.875	20	0.842	30	0.888
2	0.916	12	0.871	21	0.879	31	0.895
3	0.866	13	0.836	22	0.950	32	0.868
4	0.811	14	0.863	23	0.864	33	0.930
5	0.890	15	0.850	24	0.926	34	0.937
6	0.912	16	0.880	25	0.923	35	0.943
7	0.870	17	0.914	26	0.919	36	0.884
8	0.779	18	0.896	27	0.877	37	0.946
9	0.924	19	0.840	28	0.958	38	0.892
10	0.868			29	0.903		

جميع قيم الارتباط دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من جدول (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين العبارات ومحاورها دالة عند مستوى (0.01)؛ وذلك يؤكد الاتساق الداخلي بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها، مما يؤكد صدق العبارات في قياس المحور الذي تنتمي إليه.

و – ثبات الاستبانة:

للتأكد من ثبات الأداء على محوري الاستبانة، قامت الباحثة بتطبيقها على عينة حجمها (100) طالبًا وطالبة، ثم قامت بحساب ثبات الأداء على كل محور باستخدام معامل الفا كرونباك، من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، ويوضح جدول (3) قيم معاملات الثبات على محوري الاستبانة.

جدول (3) معاملات الثبات على محوري الاستبانة والاستبانة ككل (ن= 100)

المحـــــــــاور	معامل الثبات
المحور الأول	0.982
المحور الثاني	0.988

يتضح من جدول (3) أن قيم معاملات ثبات الأداء على محوري الاستبانة، قد بلغت (0.982) للمحور الأول، و(0.988) للمحور الثاني؛ مما يدل على تمتع الاستبانة بصورة عامة بثبات مرتفع.

ز – وصف الاستبانة في صورتها النهائية (*):

بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون، وبعد التحقق من صدق وثبات الاستبانة؛ أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من 38 موزعة على محورين المحور الأول يشتمل على 19 عبارة موزعة من 1 إلى 19، والمحور الثاني يشتمل على 19 عبارة أيضًا موزعة من 20 إلى 38.

2- مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

أ. مجتمع الدراسة الميدانية:

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في جميع طلاب وطالبات الكليات العملية والنظرية بجامعة المنيا

ب- عينة الدراسة الميدانية:

- العينة الاستطلاعية:

أُستُخدمت هذه العينة للتحقق من صدق وثبات الاستبانة، وقد قامت الباحثة باختيار عينة استطلاعية حجمها 100 طالبًا وطالبة.

- العينة الأساسية:

بلغ حجمها 320 طالبًا وطالبة من الفرقة الأولى والرابعة بالكليات العملية والنظرية بجامعة المنيا، ويوضح جدول (4) توصيف هذه العينة:

جدول (4) توصيف عينة الدراسة الأساسية من حيث الفرقة الدراسية وطبيعة الدراسة (ن=320)

الفرقة	طبيعة الدراسة		المجموع
	عملية	نظرية	
الأولى	67	63	130
الرابعة	37	153	190
المجموع	104	216	320

(*) ملحق (3) الصورة النهائية لاستبانة الدراسة.

3- المعالجة الإحصائية:

أ- حساب نسبة متوسط الاستجابة للعبارات والمحاور من خلال الخطوات التالية:

- تم حساب تكرارات استجابات أفراد العينة تحت درجة الموافقة (موافق بدرجة كبيرة – موافق بدرجة متوسطة – موافق بدرجة قليلة) لكل عبارة من عبارات الاستبانة.
- تم إعطاء درجة وزنية لبدائل الاستجابة قدرها (3 لموافق بدرجة كبيرة، 2 لموافق بدرجة متوسطة، 1 لموافق بدرجة قليلة).
- تم ضرب تكرارات الاستجابة تحت كل بديل من بدائل الاستجابة الثلاثة في الدرجة الوزنية لكل بديل على حدة.
- تم جمع حاصل ضرب التكرارات المناظرة لكل عبارة × الدرجة الوزنية للحصول على الدرجة الكلية.
- في ضوء ما سبق، تم حساب نسبة متوسط الاستجابة لكل عبارة باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة متوسط الاستجابة} = \frac{\text{مج ك } 1 \times 3 + \text{مج ك } 2 \times 2 + \text{مج ك } 3 \times 1}{\text{عدد أفراد العينة (ن)} \times 3}$$

حيث إن:

1- مج ك 1: مجموع تكرارات استجابات أفراد العينة للعبارات على البديل الأول: موافق بدرجة كبيرة

2- مج ك 2: مجموع تكرارات استجابات أفراد العينة للعبارات على البديل الثاني: موافق بدرجة متوسطة

3- مج ك 3: مجموع تكرارات استجابات أفراد العينة للعبارات على البديل الثالث: موافق بدرجة قليلة.

4- ن = عدد أفراد العينة.

وبهذه الخطوة الأخيرة، تم الحصول على نسبة متوسطة الاستجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة، حيث تمَّ استخدام هذه النسبة في معرفة درجة الموافقة على العبارة، وذلك من خلال مقارنتها بحدود الثقة التي تمَّ حسابها فيما بعد.

وللحصول على نسبة متوسط الاستجابة للمحور ككل، تمت قسمة حاصل جمع نسب متوسط الاستجابة لعبارات هذا المحور على عدد هذه العبارات.

ب- حساب حدي الثقة الأعلى والأدنى:

وذلك من خلال الخطوات التالية:

- حساب نسبة متوسط شدة الاستجابة لكل عبارة من عبارات الاستبانة كما يلي:

نسبة متوسط شدة الاستجابة = الدرجة الوزنية لأعلى درجة موافقة - الدرجة الوزنية لأقل درجة موافقة

عدد احتمالات الاستجابة

$$0.67 = \frac{1-3}{3}$$

إذن نسبة متوسط شدة الاستجابة = 0.67 .

- الخطأ المعياري لنسبة متوسط شدة الاستجابة، وتم حسابه باستخدام القانون الآتي(1):

الخطأ المعياري = $\sqrt{\frac{\text{أ} \times \text{ب}}{\text{ن}}}$

- أ = نسبة متوسط شدة الموافقة، وهي = 0.67
- ب= نسبة متوسط شدة عدم الموافقة، وهي تساوي باقي النسبة المئوية من الواحد الصحيح = 1 – 0.67 = 0.33
- ن= عدد أفراد العينة، وهو (320).

إذن الخطأ المعياري = $\sqrt{\frac{0.67 \times 0.33}{320}}$ = 0.0262

(1)زكريا أحمد الشربيني، الإحصاء وتصميم التجارب في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007 ص 105.

ومن ثم أمكن حساب حدي الثقة من القانون التالي (1):

حد الثقة = نسبة متوسط شدة الاستجابة ± الخطأ المعياري × 1.96

- حيث إن درجة 1.96 هي المساحة تحت المنحنى الاعتدالي عند درجة ثقة 0.95 ودرجة شك 0.05
- **حد الثقة الأعلى** = نسبة متوسط شدة الاستجابة + الخطأ المعياري × 1.96

= 0.67 + 0.0262 × 1.96 = 0.72 ((**إذن حد الثقة الأعلى = 0.72**))

حد الثقة الأدنى= نسبة متوسط شدة الاستجابة – الخطأ المعياري × 1.96

= 0.67 – 0.0262 × 1.96 = 0.61 ((**إذن حد الثقة الأدنى = 0.61**))

بناءً على ذلك:

1- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة (الوزن النسبي) لأفراد العينة ≤ 0.72 فإن العبارة تمت الموافقة عليها بدرجة كبيرة

2- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة (الوزن النسبي) لأفراد العينة: 0,61 < الوزني النسبي< 0.72 فإن العبارة تمت الموافقة عليها بدرجة متوسطة.

3- إذا كانت نسبة متوسط الاستجابة (الوزن النسبي) لأفراد العينة ≤ 0.61 فإن العبارة تمت الموافقة عليها بدرجة قليلة.

*** حدا الثقة الأعلى والأدنى لاستجابات عينة الدراسة:**

على ضوء ما سبق، يمكن توضيح حدي الثقة الأعلى والأدنى لاستجابات عينة الدراسة في جدول (5) على النحو التالي:

جدول (5) حدا الثقة لاستجابات عينة الدراسة

حدا الثقة	القيمة
الحد الأعلى	0.72
الحد الأدنى	0.61

(1)المرجع السابق، ص 101 .

ثانيًا- نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

1. نتائج المحور الأول: واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

فيما يلي يوضح جدول (6) نسب متوسطات استجابات أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بالمحور الأول ودرجة الموافقة عليها.

جدول (6)

نسب متوسطات استجابات أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بالمحور الأول ودرجة الموافقة عليها (ن = 320)

المحور الأول:			
م	العبـــــارات	و	درجة الموافقة
1	توجد وثيقة جامعية تحدد واجبات وحقوق الطالب.	0,81	كبيرة
2	تنظم ندوات تثقيفية خاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة	0,80	كبيرة
3	تنظم برامج تدريبية وورش عمل في مجال حقوق الإنسان داخل الجامعة	0,75	كبيرة
4	يُوعي أعضاء هيئة التدريس الطلاب بحقوقهم الرقمية	0,80	كبيرة
5	تتاح الفرصة للطلاب للتعبير عن رأيهم بحرية داخل الجامعة.	0,76	كبيرة
6	تعقد مؤتمرات خاصة بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,77	كبيرة
7	تنظم أنشطة طلابية خاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,78	كبيرة
8	تتوفر مقررات دراسية خاصة بحقوق الإنسان.	0,75	كبيرة
9	تعزز الجامعة ثقافة الحوار المجتمعي لدى الطلاب.	0,78	كبيرة
10	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب التقويم التي تتيح فرصة إبداء الرأي والتفكير لدى الطلاب	0,77	كبيرة
11	يتعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في ضوء الأطر أخلاقية.	0,83	كبيرة
12	يرتبط محتوى مقررات حقوق الإنسان بالواقع الفعلي.	0,76	كبيرة
13	يشارك أعضاء هيئة التدريس الطلاب في اتخاذ القرارات الأكاديمية.	0,77	كبيرة
14	يتعامل العاملين بالجهاز الإداري داخل الجامعة بموضوعية مع الطلاب.	0,80	كبيرة
15	تتوفر العوامل والاقتصادية التي تعزز من إمكانية تحقيق الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,75	كبيرة
16	يتم تمثيل الطلاب في المجالس الجامعية المختلفة.	0,75	كبيرة
17	الاستماع لشكاوى الطلاب وآرائهم.	0,79	كبيرة
18	تنظم مسابقات حول موضوعات المواطنة وحقوق الانسان داخل الجامعة.	0,74	كبيرة
19	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريسية تعزز التفكير الناقد لدى الطلاب.	0,78	كبيرة
	المحور ككـــل	0,77	كبيرة

(و) الوزن النسبي للعبارة.

يتضح من جدول (6) موافقة الطلاب بدرجة كبيرة، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة لهذا المحور (0,77) لدى عينة الدراسة، وهي أعلى من الحد الأعلى للثقة لدى عينة الدراسة والذي بلغ (0,72)؛ مما يشير إلى أن الكليات الجامعية والجامعة بصفة عامة تقوم بعديد من الممارسات التي من شأنها تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب.

بالإضافة إلى أنه بالنظر لجدول (6) يُلاحظ أن جميع الممارسات المتمثلة في عبارات المحور قد حصلت على نسبة متوسط استجابة أعلى من الحد الأعلى للثقة، أي أنها تتحقق في الجامعة بدرجة كبيرة، وهذا يعني أن الجامعة بكلياتها العملية والنظرية تقوم بدورها على الوجه الأمثل فيما يتعلق بتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، وذلك من خلال عديد من الممارسات المتمثلة في تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في إطار أخلاقي، ووجود وثيقة جامعية تحدد واجبات وحقوق الطالب متمثلة في الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمتاح للطلاب بالجامعة.

بالإضافة إلى توعية أعضاء هيئة التدريس للطلاب بحقوقهم الرقمية من خلال المحاضرات ومن خلال أدلة التحول الرقمي المتوفرة في الكليات والتي توضح حقوق الطالب الرقمية، وكذلك تعامل العاملين بالجهاز الإداري داخل الجامعة بموضوعية مع الطلاب، وتنظم ندوات تثقيفية خاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة، والاستماع لشكاوى الطلاب وآرائهم من خلال الندوات والملتقيات والمحاضرات ومن خلال توفر صناديق للشكاوى والمقترحات داخل كل كلية بل داخل كل برنامج أكاديمي، واستخدام أعضاء هيئة التدريس لأساليب تدريسية تعزز التفكير الناقد لدى الطلاب.

وتنظيم أنشطة طلابية خاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة، وتعزيز الجامعة لثقافة الحوار المجتمعي لدى الطلاب من خلال عديد من الطرق أهمها القوافل البيئة المتكاملة التي تنظمها الجامعة للقرى الأكثر احتياجًا داخل المحافظة والتي يشارك فيه طلاب الكليات المختلفة بصورة تطوعية من أجل تنمية المواطنة لديهم.

بالإضافة إلى عقد الجامعة لمؤتمرات خاصة بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة، واستخدام أعضاء هيئة التدريس لأساليب التقويم التي تتيح فرصة إبداء الرأي والتفكير لدى الطلاب، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلاب في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وذلك من خلال نظام الإرشاد الأكاديمي خاصة وأن غالبية كليات الجامعة حدثت لوائحها الدراسية؛ حيث تعتمد على نظام الساعات المعتمدة بدلًا من نظام الفصل الدراسي، الأمر الذي من شأنه مشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلاب في قراراتهم واختياراتهم الأكاديمية.

وكذلك إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن رأيهم بحرية داخل الجامعة، وتنظيم برامج تدريبية وورش عمل في مجال حقوق الإنسان، وتوفير مقررات دراسية خاصة بحقوق الإنسان كشرط منح للشهادة الجامعية للطالب، وتمثيل الطلاب في المجالس الجامعية المختلفة سواء مجالس أقسام علمية أو مجالس كليات؛ وتنظيم مسابقات حول موضوعات المواطنة وحقوق الانسان داخل الجامعة.

ويتضح من النتائج السابقة أنها تصف الواقع بدقة؛ حيث إن غالبية كليات الجامعة ببرامجها الأكاديمية المختلفة تسعى سعيًا حثيثًا للحصول على الاعتماد المؤسسي أو البرامجي، وهو ما يتطلب قيام هذه الكليات أو البرامج الأكاديمية بشتى الممارسات السابقة؛ تحقيقًا لمؤشرات الاعتماد بنوعيه المؤسسي والبرامجي.

2- نتائج المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان

يوضح جدول (7) نسب متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني ودرجة الموافقة عليها.

جدول (7)

نسب متوسطات استجابات أفراد العينة حول العبارات المرتبطة بالمحور الثاني ودرجة الموافقة عليها (ن = 320)

المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان			
م	العبـــــارات	و	درجة الموافقة
1	عدم وجود وثيقة جامعية تحدد واجبات وحقوق الطالب.	0,60	قليلة
2	قلة تنظيم ندوات تثقيفية خاصة بحقوق الإنسان.	0,58	قليلة
3	قلة تنظيم برامج تدريبية وورش عمل في مجال حقوق الإنسان.	0,57	قليلة
4	قلة توعية أعضاء هيئة التدريس للطلاب بالحقوق الرقمية.	0,55	قليلة
5	قلة إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن رأيهم بحرية داخل الجامعة.	0,56	قليلة
6	ندرة المؤتمرات خاصة بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,58	قليلة
7	ندرة الأنشطة الطلابية الخاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,56	قليلة
8	ندرة المقررات الدراسية الخاصة بحقوق الإنسان داخل الجامعة	0,55	قليلة
9	ضعف تعزيز ثقافة الحوار المجتمعي لدى الطلاب بالجامعة.	0,56	قليلة
10	قلة استخدام أعضاء هيئة التدريس لأساليب التقويم التي تتيح فرصة إبداء الرأي والتفكير لدى الطلاب.	0,56	قليلة
11	سيادة المحسوبية والواسطة في تعامل أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب.	0,64	متوسطة
12	وجود فجوة بين المحتوى النظري لمقررات حقوق الإنسان والواقع الفعلي.	0,56	قليلة
13	ندرة مشاركة أعضاء هيئة التدريس للطلاب في اتخاذ القرارات الأكاديمية.	0,59	قليلة
14	اعتماد الواسطة والمحسوبية في تعامل العاملين بالجهاز الإداري مع الطلاب بالجامعة.	0,62	متوسطة
15	وجود عوامل اقتصادية تحول دون تحقيق الوعي بحقوق الإنسان داخل الجامعة.	0,56	قليلة
16	قلة تمثيل الطلاب في المجالس الجامعية المختلفة.	0,58	قليلة
17	قلة الاستماع لشكاوى الطلاب وآرائهم.	0,56	قليلة
18	ندرة تنظيم مسابقات حول موضوعات المواطنة وحقوق الانسان.	0,56	قليلة
19	ضعف إلمام أعضاء هيئة التدريس بأساليب التدريس التي تعزز التفكير الناقد لدى الطلاب.	0,55	قليلة
	المحور ككل	0,56	قليلة

(و) الوزن النسبي للعبارة.

يتضح من جدول (7) موافقة الطلاب بدرجة قليلة على المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة لهذا المحور (0,56) لدى عينة الدراسة، وهي أقل من الحد الأدنى للثقة لدى عينة الدراسة والذي بلغ (0,61)؛ مما يؤكد نتائج المحور السابق، ويشير إلى توفر الممارسات الجامعية التي من شأنها زيادة وعي الطالب بحقوقه، وعدم وجود معوقات تحول دون ذلك.

وبالنظر لجدول (7) يُلاحظ أن جميع المعوقات المتمثلة في عبارات المحور قد حصلت على نسبة متوسط استجابة أقل من الحد الأدنى للثقة، أي أن هذه المعوقات متواجدة بدرجة قليلة من وجهة نظر الطلاب، فيما عدا العبارتين رقمي 11، 14 فقد كانت درجة الموافقة عليهما متوسطة مما يعني توفر هذه المعوقات بدرجة متوسطة من وجهة نظر الطلاب؛ فعلى الرغم من سيادة الممارسات المختلفة التي تؤكد دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان إلا أنه لازالت تعاملات أعضاء هيئة التدريس والعاملين مع الطلاب يشوبها الواسطة والمحسوبية.

مما يتطلب من الجامعة بكلياتها المختلفة ضرورة حث أعضاء هيئة التدريس والعاملين على التعامل مع الطلاب في ضوء الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، وإعداد أدلة للممارسات الأخلاقية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين وإتاحتها لهم، وتشجيع التواصل البناء بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب من خلال الندوات والملتقيات والحلقات النقاشية والأنشطة والفعاليات الطلابية المختلفة.

3- هل يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الأول لاستبانة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent Samples T-Test باستخدام برنامج الـ SPSS وكانت النتائج كما في جدول (8).

جدول (8)

دلالة الفرق بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الأول لاستبانة الدراسة (ن=320)

المتغير	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الأول	الفرقة الأولى	130	36,77	15,84	318	9,599-	0,001	دالة
	الفرقة الرابعة	190	49,82	8,27				

يتضح من جدول (8) وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الأول لاستبانة الدراسة والخاص بواقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها؛ حيث كانت قيمة "ت" 9,599- وهي دالة إحصائيًا عند مستوى 0,001، والفرق لصالح طلاب الفرقة الرابعة؛ حيث كان متوسط درجة موافقتهم 49,82 أعلى من متوسط درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى والذي بلغ 36,77

وتعني هذه النتيجة أن طلاب الفرقة الرابعة يرون أن الجامعة تقوم بجميع الممارسات التي من شأنها تنمية الوعي بحقوق الإنسان لديهم بدرجة أكبر من طلاب الفرقة الأولى، وهي نتيجة منطقية؛ حيث إن طلاب الفرقة الأولى حديثي العهد بالجامعة ولم ينخرطوا بعد في الحياة الجامعية بأنشطتها المختلفة التي تتيح لهم الفرصة لإدراك ما تقوم به الجامعة من ممارسات خاصة بتنمية الوعي بحقوق الإنسان، وذلك على النقيض من طلاب الفرقة الرابعة.

حيث إن طلاب الفرقة الرابعة قد تعرضوا لفترة أطول لبرامج وأنشطة الجامعة التي تتناول حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد يكونون قد أخذوا دورات في حقوق الإنسان، أو شاركوا في منظمات طلابية تدافع عن حقوق الإنسان، أو حضروا ندوات وورش وفعاليات تسلط الضوء على حقوق الإنسان، كما أنهم قد تطوروا فكرياً أكثر من طلاب الفرقة الأولى. على سبيل المثال، قد يكونون قد أصبحوا أكثر قدرة على التفكير النقدي، وفهم المفاهيم المعقدة،

وتقييم الحجج. هذه المهارات تساعدهم على إدراك ما تقوم به الجامعة من ممارسات تنمي الوعي بحقوق الإنسان بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون طلاب الفرقة الرابعة قد تعرضوا لتجارب شخصية أو اجتماعية جعلتهم أكثر وعيًا بحقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد يكونون قد رأوا أو سمعوا عن انتهاكات حقوق الإنسان، أو قد يكونون قد شاركوا في أنشطة أو أحداث تدافع عن حقوق الإنسان. هذه التجارب يمكن أن تترك بصمة عميقة على وعيهم بحقوق الإنسان.

4- هل يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الثاني لاستبانة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent Samples T-Test باستخدام برنامج الـ SPSS وكانت النتائج كما في جدول (9).

جدول (9)

دلالة الفرق بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الثاني لاستبانة الدراسة (ن=320)

المتغير	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثاني	الفرقة الأولى	130	42,32	16,03	318	4,344	0,001	دالة
	الفرقة الرابعة	190	34,76	14,74				

يتضح من جدول (9) وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الثاني لاستبانة الدراسة والخاص بالمعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان؛ حيث كانت قيمة "ت" 4,344 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى 0,001، والفرق لصالح طلاب الفرقة الأولى؛ حيث كان متوسط

درجة موافقتهم 42,32 أعلى من متوسط درجة موافقة طلاب الفرقة الرابعة والذي بلغ 34,76

وتعني هذه النتيجة أن طلاب الفرقة الأولى يرون أن هناك معوقات تحول دون قيام الجامعة بدورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، وهي نتيجة منطقية؛ حيث إن طلاب الفرقة الأولى حديثي العهد بالجامعة ولم ينخرطوا بعد في الحياة الجامعية بأنشطتها المختلفة التي تتيح لهم الفرصة لإدراك ما تقوم به الجامعة من ممارسات خاصة بتنمية الوعي بحقوق الإنسان، وذلك على النقيض من طلاب الفرقة الرابعة.

وقد يرجع ذلك إلى أن طلاب الفرقة الأولى لديهم توقعات أقل من طلاب الفرقة الرابعة بشأن ما يمكن للجامعة فعله لتنمية الوعي بحقوق الإنسان؛ فهم أكثر عرضة للتأثر بالآراء السلبية حول الجامعة، فعلى سبيل المثال، قد يكونون قد سمعوا من أصدقائهم أو عائلاتهم أن الجامعة لا تهتم بحقوق الإنسان، أو قد يكونون قد قرأوا مقالات أو أخبارًا سلبية حول الجامعة في هذا الصدد. هذه الرسائل السلبية يمكن أن تؤثر على تقييمهم لقدرة الجامعة على تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

ولأنهم في بداية المرحلة الجامعية ولم ينخرطوا بعد في البيئة الجامعية بجميع مكوناتها ومجالاتها، قد يشعرون أن الجامعة لا تعالج احتياجاتهم بشكل كافٍ، أو أنها لا تمنحهم نفس الفرص مثل طلاب الفرقة الرابعة، وهذه المشاعر يمكن أن تجعلهم أكثر انتقادًا لدور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

5- هل يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الأول لاستبانة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent Samples T-Test باستخدام برنامج الـ SPSS وكانت النتائج كما في جدول (10).

جدول (10)

دلالة الفرق بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الأول لاستبانة الدراسة (ن=320)

المتغير	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الأول	الكليات العملية	104	34,91	16,04	318	10,11-	0,001	دالة
	الكليات النظرية	216	49,15	9,09				

يتضح من جدول (10) وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الأول لاستبانة الدراسة والخاص بواقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها؛ حيث كانت قيمة "ت" 10,11- وهي دالة إحصائيًا عند مستوى 0,001، والفرق لصالح طلاب الكليات النظرية؛ حيث كان متوسط درجة موافقتهم 49,15 أعلى من متوسط درجة موافقة طلاب الكليات العملية والذي بلغ 34,91

وتعني هذه النتيجة أن طلاب الكليات النظرية يرون أن الجامعة تقوم بجميع الممارسات التي من شأنها تنمية الوعي بحقوق الإنسان لديهم بدرجة أكبر من طلاب الكليات العملية، وهي نتيجة منطقية؛ حيث إن طلاب الكليات العملية في ضوء طبيعة دراستهم العملية التطبيقية لا تتاح لهم الفرصة للانخراط في الحياة الجامعية بأنشطتها المختلفة التي تمكنهم من إدراك ما تقوم به الجامعة من ممارسات خاصة بتنمية الوعي بحقوق الإنسان، وذلك على النقيض من طلاب الكليات النظرية.

حيث تركز الكليات النظرية بشكل أكبر على دراسة المفاهيم والأفكار المجردة، والتي يمكن أن تساعد الطلاب على تطوير فهم أعمق للحقوق الإنسانية. على سبيل المثال، قد تركز الكليات النظرية على دراسة الفلسفة، والسياسة، والقانون، والتاريخ، والتي يمكن أن توفر أدوات مفيدة لفهم حقوق الإنسان، كما أن الكليات النظرية تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحًا على النقاش والحوار، مما يمكن أن يساعد الطلاب على تطوير تفكيرهم النقدي حول حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد تشجع الكليات النظرية الطلاب على مناقشة وجهات نظر مختلفة حول حقوق الإنسان، مما يمكن أن يساعدهم على فهم تعقيدات هذه القضية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون طلاب الكليات النظرية لديهم الوقت الذي يتيح لهم أن يكونون أكثر مشاركة في الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الجامعة عن حقوق الإنسان، هذه التجارب يمكن أن تساعدهم على تطوير فهم أعمق للحقوق الإنسانية وأهمية الدفاع عنها.

6- هل يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الثاني لاستبانة الدراسة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدمت الباحثة اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين Independent Samples T-Test باستخدام برنامج الـ SPSS وكانت النتائج كما في جدول (11).

جدول (11)

دلالة الفرق بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الثاني لاستبانة الدراسة (ن=320)

المتغير	المجموعة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	د.ح	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثاني	الكليات العملية	104	43,76	16,09	318	4,852	0,001	دالة
	الكليات النظرية	216	34,98	14,71				

يتضح من جدول (11) وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الثاني لاستبانة الدراسة والخاص بالمعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان؛ حيث كانت قيمة "ت" 4,852 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى 0,001، والفرق لصالح طلاب الكليات العملية؛ حيث كان متوسط درجة موافقتهم 43,76 أعلى من متوسط درجة موافقة طلاب الكليات النظرية والذي بلغ 34,98

وتعني هذه النتيجة أن طلاب الكليات العملية يرون أن هناك معوقات تحول دون قيام الجامعة بدورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، وهي نتيجة منطقية في ضوء نتيجة السؤال السابق (رقم 5)؛ حيث إن طلاب الكليات العملية طبيعة دراستهم تحول دون

مشاركتهم في الحياة الجامعية بأنشطتها المختلفة التي تتيح لهم الفرصة لإدراك ما تقوم به الجامعة من ممارسات خاصة بتنمية الوعي بحقوق الإنسان، وذلك على النقيض من طلاب الكليات النظرية.

وقد يرجع ذلك إلى أن الكليات العملية تميل إلى التركيز على المهارات والتدريب المهني، مما قد يقلل من الوقت أو الموارد المتاحة للتركيز على أنشطة حقوق الإنسان، فالطلاب لديهم جدول زمني مزدحم بالدروس العملية والتدريب العملي، مما قد يجعل من الصعب عليهم حضور دورات أو فعاليات خاصة بحقوق الإنسان، كما أن طلاب الكليات العملية قد يكونون أكثر تركيزًا على الحصول على درجات جيدة لبناء مسار مهني ناجح في المستقبل، مما قد يجعلهم أقل اهتمامًا بقضايا حقوق الإنسان، فقد يشعرون أن حقوق الإنسان هي قضية ثانوية بالنسبة لهم، وأن هناك قضايا أكثر أهمية يجب التركيز عليها، مثل الحصول على وظيفة، فهم أكثر عرضة للضغط من قبل أرباب العمل أو أعضاء الأسرة لتركيز اهتمامهم على تحقيق أهدافهم المهنية.

بالإضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس والإدارة في الكليات العملية قد يكونون أكثر ميلاً إلى التركيز على قيم الفردية والرأسمالية، والتي قد لا تتوافق مع حقوق الإنسان.

مناقشـة نتـائج محوري الدراسة الميدانية بشكل عام:

يوضح جدول (12) نسب متوسط استجابات (الأوزان النسبية) أفراد العينة حول محوري الاستبانة

جدول (12)

نسب متوسط استجابات (الوزن النسبي) أفراد العينة حول محوري الاستبانة (ن= 320)

م	المحـــــــــــــور	و	درجة الموافقة
1	واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها.	0,77	كبيرة
2	المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان	0,56	قليلة

يتضح من جدول (12) ما يلي:

- موافقة الطلاب بدرجة كبيرة على المحور الأول "واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها"، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة لهذا المحور (0,77)، وهي أعلى من الحد الأعلى للثقة لدى عينة الدراسة والذي بلغ (0,72)؛ مما يشير إلى أن الكليات الجامعية والجامعة بصفة عامة تقوم بعديد من الممارسات التي من شأنها تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب.
- موافقة الطلاب بدرجة قليلة على المحور الثاني "المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان"، حيث بلغت نسبة متوسط الاستجابة لهذا المحور (0,56)، وهي أقل من الحد الأدنى للثقة لدى عينة الدراسة والذي بلغ (0,61)؛ مما يشير إلى توفر الممارسات الجامعية التي من شأنها زيادة وعي الطالب بحقوقه، وعدم وجود معوقات تحول دون ذلك.

وفي ضوء هذه النتائج بالنسبة لطلاب الفرقة الأولى وطلاب الكليات العملية، تقترح الباحثة مجموعة من المقترحات التي من شأنها زيادة الوعي بحقوق الإنسان لديهم:

- ✓ تقديم دورات وأنشطة حقوق الإنسان عبر الانترنت.
- ✓ توفير فرص للطلاب للمشاركة في منظمات طلابية تدافع عن حقوق الإنسان.
- ✓ استضافة أحداث وفعاليات تسلط الضوء على حقوق الإنسان.

- ✓ تضمين مواضيع حقوق الإنسان في مناهج المقررات الدراسية الأخرى.
- ✓ تشجيع الطلاب على التفكير النقدي حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ✓ زيادة التمويل للبرامج والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- ✓ تشجيع أعضاء هيئة التدريس والإدارة على المشاركة في برامج وأنشطة حقوق الإنسان.
- ✓ تعزيز التنوع الثقافي في الجامعة.
- ✓ تشجيع أعضاء هيئة التدريس والإدارة على مناقشة حقوق الإنسان في الفصول الدراسية.
- ✓ إنشاء فرق أو مجموعات حقوق الإنسان في الكليات العملية.

نتائج الدراسة الميدانية :

يمكن القول إن نتائج الدراسة الميدانية تتمثل فيما يلي:

1- موافقة الطلاب بدرجة كبيرة على المحور الأول لاستبانة الدراسة: واقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، مما يعني قيام الجامعة بعديد من الممارسات التي من شأنها تنمية وعي الطلاب بحقوق الإنسان.

2- موافقة الطلاب بدرجة قليلة على المحور الثاني لاستبانة الدراسة: المعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، مما يؤكد نتائج المحور الأول للاستبانة.

3- وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الأول لاستبانة الدراسة والخاص بواقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، والفرق لصالح طلاب الفرقة الرابعة.

4- وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الفرقة الأولى وطلاب الفرقة الرابعة على المحور الثاني لاستبانة الدراسة والخاص بالمعوقات

التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، والفرق لصالح طلاب الفرقة الأولى.

5- وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الأول لاستبانة الدراسة والخاص بواقع دور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلابها، والفرق لصالح طلاب الكليات النظرية.

6- وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجة موافقة طلاب الكليات العملية وطلاب الكليات النظرية على المحور الثاني لاستبانة الدراسة والخاص بالمعوقات التي تحول دون تنمية وعي طلاب الجامعة بحقوق الإنسان، والفرق لصالح طلاب الكليات العملية.

التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تنمية الوعي بحقوق الانسان :

- استضافه أحداث وفعاليات تسلط الضوء على حقوق الإنسان وعمل ندوات ومناظرات داخل الجامعة مع الطلاب من قبل مسئولين ومتخصصين في حقوق الإنسان.
- توفير فرص للطلاب للمشاركة في منظمات طلابية واتحادات الطلاب التي تدافع عن حقوق الإنسان وتبصير الطلاب بحقوقهم وواجباتهم.
- تشجيع الطلاب على التفكير النقدي وإشراك الطلاب في معوقات حقوق الإنسان داخل الجامعة ومساعدهم في وضع حلول ونقد النتائج.
- زيادة التمويل للبرامج والأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والإدارة على المشاركة في برامج وأنشطة حقوق الإنسان.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس والإدارة على مناقشة حقوق الإنسان في الفصول الدراسية ونشر الديمقراطية والموضوعية من الطلاب وتغيير طرق التدريس القائم

على التلقين فقط وإنما طرق تدريس تستطيع تطبيق حقوق الإنسان وتنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية للطلاب وتفهم المرحلة العمرية للطلاب.

- تعزيز التنوع الثقافي في الجامعة وتنمية الوعي الديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتغير المستمر للمجتمع.
- إنشاء فرق أو مجموعات حقوق الإنسان في الكليات العملية.
- استخدام حملات توعيه داخل الجامعة ونشر كتيبات على الطلاب كدليل استرشادي لواجبات حقوق الإنسان والقوانين والمواثيق المنصوص عليها في الإعلان العالمي والدستور المصري ونشرها على الموقع الإلكتروني للجامعة وصفحات الجامعة على الإنترنت وعمل أماكن للشكاوى والتظلمات الخاصة بأي انتهاكات لحقوق الإنسان داخل الجامعة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

(1) إبراهيم محمد إبراهيم، استراتيجيات تعليم الكبار في المناطق الأكثر احتياجا، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000 م، ص 25

(2) أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مج6 ،1986 ، السعودية، ص.148

(3) أبي فضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، معجم لسان العرب، علوم اللغة، ج1 ، مج1 ، العراق،1970 ، ص.52

(4) أجنس وكابور: دراسة الوعي بحقوق الإنسان من طلبة الدراسات العليا فيما يتعلق بالمتغيرات عن المعرفة المختلفة، الهند، 2019، ص349-353.

(5) أحمد إبراهيم، جمال محمد أبو الوفا، اهتمامات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في التعليم، كلية التربية بنها، ع 177، ج 2، 2019، ص 556.

(6) أحمد حسين عبد المعطي، تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في تدعيم مفهوم المشاركة المجتمعية لدى طلابها في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية، مؤتمر التعليم العالي ومتطلبات التنمية في الفترة ما بين (7- 8) نوفمبر، مجلد3، كلية التربية، جامعة البحرين، 2007، ص783

(7) أحمد طاهر مسعود، مدخل إلى علم الاجتماع العام، عمان، دار جليس الزمان ، 2011 ، ص 103 – 107.

(8) أحمد عبد الله البنا، واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعة في مصر، في ضوء بعض المتغيرات السياسية المعاصرة، ودور التعليم في تطويره، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر ، مج33، ع17، 2017، ص1-18.

(9) أسعد بن ناصر بن سعيد ، مسئولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية، المجلد 25، 1- الجزء 2، 2017، ص.379 .

(10)إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، مصر، د –د –ن،2006 ، ص 209.

(11)أنتوني فرجيه، مرجع سابق، 2012 ، ص4 – 5.

(12)أيمن الزيني :حقوق الإنسان في النظام القانوني المصري، المركز الديمقراطي العربي، 19 ابريل، 2014، ص3 .

(13)باولو فريري، تعليم المقهورين، ترجمة، نور عوض، دار القلم، بيروت، 1980، ص 33.

(14)بدر الحيرى حسن الخضر ، دور المناهج التعليمية في اكساب طلبة المدارس الثانوية للمبادئ العالمية لحقوق الانسان كما يتصورها المعلمون في دولة الكويت ، العلوم التربوية (45) ، (1) ، الكويت ، 2018 ، ص 157 – 170 .

(15)بدمافيث وبراتيما:الوعي بحقوق الإنسان لدى طلاب الدراسات العليا بالجامعة،المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،2015،ص46-50.

(16)بكار عبد الكريم، تجديد الوعي، دار القلم، دمشق، 2000 م، ص 167.

(17)بهاء الدين الزهوري ، المنهج التربوي الأخلاقي للطفل ، مطبعة اليمام ، حمص ، 2002 ، ص 16

(18)تم الاسترجاع 13 -11- 2022، http://nshr.org.salinfocenter/wp-content/uploads/dhuman-rights.pdf

(19)ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة انتاجه في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، مج 27، عدد 313، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 م، ص 34.

(20)جابر عبد الحميد جابر، علاء الدين كفافي، معجم علم النفس والطب النفسي، دار النهضة، القاهرة، ص 403.

(21)حنان خليل محمد المرهون، أثر استخدام برنامج قبعات التفكير الست في تنمية مهارات التفكير الإبداعي في مبحث حقوق الإنسان لدى تلاميذ الصف السادس بغزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 ، ص 64.

(22)حنان عبد الحليم رزق، الأنشطة الطلابية وتنمية قيم الانتماء لدى الطلاب، جامعة المنصورة في ضوء متغيرات القرن الحادي والعشرين، مجلة مستقبل التربية، العدد68، المجلد18، يناير، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2011، ص13.

(23)داخل حسن جريو: دراسات في التعليم الجامعي، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2005، ص220.

(24)الدستور المصري 2014 ، الحقوق والحريات والواجبات العامة ، الباب الثالث .

(25)دوندار: اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو حقوق الإنسان، جامعة لندن، مجلة العلوم التربوية، 2013.

(26)رءوف عباس حامد ، تاريخ جامعة القاهره – سلسلة تاريخ المصريين ، ع 73 ، ص 134 .

(27)رفيق حبيب، طريق النهضة جدول اعمال الامة دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 125.

(28)روحي البعلبكي، ثقافة حقوق الإنسان عالمية المبادئ وسبل التأصيل، لبنان، 1996-2000، ص105.

(29)زكريا أحمد الشربيني، الإحصاء وتصميم التجارب في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2007 ،ص 105.

(30)سامح جميل عبد الرحيم، واقع حقوق الإنسان في الحياة الجامعية، دراسة ميدانية بجامعة المنيا، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، كلية التربية، مج15، ع1، 2001، ص407.

(31)سند بن لافي الشاماني: ممارسة طلاب وطالبات جامعة طيبة حقوقهم وواجباتهم من وجهة نظرهم، المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي ، ع 11، 2011، ص95-120.

(32)سينغ وسينغ: وعي طلاب كلية التربية بحقوق الإنسان، كلية التربية، الجريدة الدولية للتعليم، الهند ، 2015، 2347-4343.

(33)شبل بدران، التعليم وبناء الذات الإنسانية الحرة، الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، (تحرير)، أمينة رشيد دار الأمين،القاهرة،2000، ص157-158.

(34)صابر بن عوض جيدوري: دواعي التربية على حقوق الإنسان في المرحلة الجامعية، العلوم التربوية بكلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مج19، ع11، 2011، ص 65، 104.

(35)صابر عوض جيدوري، دواعي التربية على حقوق الانسان في المرحلة الجامعية، مرجع سابق، ص 65 – 104.

(36)صلاح محمد سرور ، أضواء على الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان 2009 – 2014 م ، مجلة التربية ، قطر ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، 2009 م .

(37)طارق زياد أبو هزيم: درجة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المقررات الجامعية ومدى معرفة طالبات كلية علياء الجامعية لها، دراسات علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، مج43، ع16، 2016، ص2683-2700.

(38)عادل سيد الجندي ، معوقات الحرية الاكاديمية لدى طلاب الجامعة ودور الإدارة الجامعية في تفعيلها ، دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، ممج 16 ، ع 1 ، 2006 ، ص 244 .

(39)عامر حسن فياض، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان، بغداد، دار الكتب والوثائق، 2011، ص.75

(40)عبد الباسط عبد المعطى، إبراهيم عبد المجيد، الوعي التنموي العربي، ممارسة بحثية، مجلة شئون عربية، القاهرة، ع 31 ، 1983، ص 330 – 335.

(41)عبد الباسط عبد المعطى، أحمد طاهر مسعود، الوعي التنموي العربي: ممارسة بحثيه، مدخل إلى علم الاجتماع العام، ط2، لبنان، بيروت، معهد الإنماء العربي ، 1989 ، ص 5 – 56 ، 26.

(42)عبد التواب عبدالله مهيوب " دور التعليم الثانوي في تنمية مفاهيم حقوق الانسان لدى الطلاب في الجمهورية اليمنية ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، جامعة أسيوط ، كلية التربية 2011 م ، ص 4 .

(43)عبد الحكيم حسن العيلى، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، القاهرة، دار الكتاب ،1983 ص 17.

(44)عبد الرحمن النحلاوي، من أساليب التربية الإسلامية للتربية بالحوار، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000، ط1، ص9.

(45)عبد الرحمن حسن الميداني، الوسطية في الاسلام، مؤسسة الرياض، الرياض، 1416، ص 40.

(46)عبد الكريم بكار، تجديد الوعي، دار القلم، دمشق، 2000 م، ص 233.

(47)عبد المجيد الانتصار، عبد الكريم غريب، التربية على حقوق الإنسان، مج (15)، 2004، ص 257 – 262.

(48)عبدالتواب عبدالله محبوب ، واقع ثقافه حقوق الانسان لدى طلاب الجامعة اليمنية ، مجلة التربية ، جامعة أسيوط ، المجلد 32 ، العدد 4 ، 2016 ، ص 17 .

(49)عدنان محمد القاضي، وصادق بن حسن الشميري، فعالية برنامج إرشادي لتنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الثانوية في ريف محافظة تعز، الصف الثالث الثانوي، نموذجا، قسم الارشاد النفسي، كلية التربية، جامعة تعز، اليمن ،2017 ، ص 131 .

(50)عصام توفي قمر، دور الأنشطة التربوية في مواجهة السلوك لطلاب المرحلة الثانوية، دراسة ميدانية، مجل المستقبل للتربية، العدد25، مج8، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص353.

(51)عفاف سعد حماد ، مدخل الى حقوق الانسان ، المفهوم والتطور التاريخي والاطار الفلسفي ، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعيه (3) ، (2) ، 2009 ، ص 178 – 196 .

(52)عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2004 – 1995) رقم4 ، منشورات الأمم المتحدة، مبادئ تدريس حقوق الإنسانية، أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية، جنيف، مايو، 2003، ص.7

(53)عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، (1995– 2004)، رقم4، مبادئ تدريس حقوق الإنسان أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية، جنيف، 1989، ص13.

(54)علاء الدين كاظم عبد الله، حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي، عمان، دار غيداء،2012 ، ص3 .

(55)على أسعد واطفه ، وآخرون ، التربية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 199 ، ص 212 .

(56)على عبد المحسن عبد التواب الحديني، آليات نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، مجلد3 ، كلية التربية، أسيوط، جامعة أسيوط 2009، ص 140.

(57)على محافظة، المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي والبدائل المطروحة، الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1993، ص90.

(58)على محمد الجرجاني: كتاب التعريفات، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2003، ص153

(59)علي أحمد مدكور، الشعيرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، 2000 م، ص 47.

(60)علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 816 (هـ 1413 – م) ، ص.79

(61)علي سالم، الوعي بين الفرد والجماعة، الوعي والممارسة، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي، لبنان، ع 74 – 75 ، إبريل 1990، ص 71 – 83.

(62)علي عبد الرزاق جلبي، الإبداع والنقد الاجتماعي، دراسات معاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 185 – 186.

(63)علي محافظة ، المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي والبدائل المطروحة ، تونس ، المعهد العربي لحقوق الانسان ، 2002 م ، ص 85 – 86 .

(64)عمارة بن رمضان، التربية على حقوق الإنسان والديموقراطية في الوطن العربي، الواقع والآفاق على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس ، 1993 ، ص 77.

(65)عمر فرحاني وآخرون، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحريته السياسية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012 ، ص.21 .

(66) فتحى كامل زيادي، هاشم فتح الله: حقوق طلاب الجامعة ومعوقات ممارستها– دراسة ميدانية، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، جامعة المنيا، المجلد12، العدد الأول، 1989، ص279.

(67)فرح محمد أبو شماله ، حقوق الانسان ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص

(68)فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، 2007، ص 248.

(69)فؤاد أبو حطب، الارتقاء بمستوى خريجي التعليم الجامعي العالمي في إطار الحيود، الكلية لمواجهه تحديات المستقبل، المكتبة المصرية للدراسات النفسية، مج 11، العدد 31، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 2001، ص 7.

(70)الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الجبل، بيروت، ج32 ، دار الكتب العلي،1971 ، ص.228

(71)كمال نجيب ، تعليم حقوق الانسان في الجامعات المصرية جامعة الإسكندرية ، ص 1 / سنة

(72)اللجنة العليا الدائمة لحقو ق الإنسان، الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية،2026 – 2021 ، ص5 .

(73)المجلس الأعلى للجامعات، تطور أسلوب الامتحانات في الجامعات، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة العاشرة، القاهرة، المجلس الأعلى للجامعات، 1أكتوبر، 2002، ص45.

(74)المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجمعية الفرانكونية، التربية على حقوق الإنسان، دليل المدرس، 5، المغرب،2009 ، ص.35

(75)مجلس اوروبا، التربية على حقوق الانسان ودليل اتجاهات، مرجع سابق.

(76)مجلس أوروبا، التربية على حقوق الإنسان ودليل اتجاهات، مرجع سابق.

(77)مجلس أوروبا، التربية على حقوق الانسان ودليل الاتجاهات، 2014.

(78)محمد إبراهيم الذكرى ، حقوق الإنسان في المناهج الجامعية العامه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية درجه توافرها وتصور مقترح لتعليمها ودمج تقنية المعلومات في تعلمها كليه العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، عدد الرابع ، مجلة العلوم التربوية ، ص 17.

(79)محمد أحمد إسماعيل ، الحقوق التعليمية للمرأة بين المنظور الإسلامي والمواثيق الدولية – أئتلاف واختلاف ، مجلة التربية ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، س 12 ، ع 24 ، إبريل 2009 م ، ص 15 .

(80)محمد بن أبى بكر عبد القادر، الر ازي، مختار الصحاح) تحقيق يوسف الشيخ)، ط5 ، بيروت، المكتبة المصرية،1999 ، ص.101

(81)محمد حسين سالم صقر: المستوي المعرفي لخريجي جامعة الجوف ، السعودية، بمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان (من منظور إسلامي) كبعد من أبعاد الجودة، مشروع بحث، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ع41، 2012، ص 113-166.

(82)محمد رجاء حنفي، القيم وأثرها في نفوس الأفراد والجماعات، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية مج (32)، (375)، 1997، ص26 – 29.

(83)محمد نور الدين طاهر، تدريس قانون حقوق الإنسان في الوطن العربي، آفاق التعليمين الشعبي والإقليمي حلقة ثقافية ضمن مؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، مركز اتحاد المحامين العرب، للبحوث والدراسات القانونية، القاهرة، 1987، ص 166- 167.

(84)محمد نور فرحات، الحريات الأكاديمية المفهوم والإشكاليات النظرية، مع إشارة إلى وضع البلاد العربية، الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الفترة من 18-28 فبراير، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1993، ص48.

(85)محمد نور فرحات، الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2005 م، ص 54- 55.

(86)محمد يوسف علوان، تدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية، الواقع والطموحات، محمود شريف بسيوني وآخرون، حقوق الإنسان، المجلد4، دار العلم للملايين، بيروت، 1989، ص37.

(87)محمود عبد المجيد عساف: دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لدى طالباتها وسُبل تطويرها، أعمال المؤتمر العلمي الدولي : المرأة الفلسطينية ... بناء وأدوار في ظل التحديات، الجامعه الإسلامية ، غزة، مج1، 2017، 579 – 628.

(88)مصطفي النشار، حقوق الانسان المعاصر بين الخطاب النظري والواقع العلمي، الدار المصرية، القاهرة، 2004 م، ص 17.

(89)مصطفي النشار، حقوق الانسان المعاصر بين الخطاب النظري والواقع العلمي، مرجع سابق، ص 15.

(90)مصطفي بهجت عبد العال، الإدارة العلمية للجامعات المصرية، تحقيق رسالة الجامعة رهن يحسن إدارتها بكفاءة، المجلة العلمية، العدد14، يونيو، تصدرها كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1997، ص336.

(91)مصطفي كامل السيد، تدريس حقوق الإنسان، رؤية العلوم السياسية، حلقة نقاشية ضمن المؤتمر، السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، القاهرة، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، 1987، ص13 – 88.

(92)ملوح مقصي بركات السليحات، درجة التزام الجامعة الأردنية بتعزيز الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان من وجهة نظر الطلبة، دراسات العلوم التربوية الأردنية، عمادة البحث العلمي،الجامعه الأردنية مج38، 2011، ص 778-800.

(93)المنتدى الإقليمي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، برنامج قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، من 16 – 13 أكتوبر،2000 ، ص1 .

(94)المنتدى الإقليمي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، مرجع سابق، ص2 .

(95)المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2003.

(96)نادية محمد عبد المنعم ، محمد توفيق سلام ، واقع تعليم حقوق الانسان وحرياته الأساسية في التعليم الثانوية في مصر وصيغه تطويرة ، ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء الاقليمين لتطوير منهج حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، الفترة من (25 – 28 إبريل 1995) ، الرباط ، مكتب اليونسكو ، 1995 ، ص 10 .

(97)نبيل عبد الهادي، تشكيل السلوك الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 38.

(98)النووي، صحيح مسلم يشرح النووي، ج17، بيروت، دار القلم، 1407، 1987، ص45.

(99)هانى خميس أحمد عبده ، الوعى بإعلان العالمى لحقوق الانسان لدى الشباب ، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعه الإسكندرية ، ححوليات الاداب والعلوم ، مجلة النشر العلمى الدوليه ، 3 ، الرساله 334 ، الكويت ، ص 128 – 226 .

(100) هاني خميس أحمد عبده، الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الشباب، مرجع سابق، ص36.

(101) هبه عبد الوهاب ابو هاشم: مستوي الوعي بحقوق الإنسان وعلاقته بكل من الثقة بالنفس والتوكيدية لدى الصف التاسع، غزة، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، جامعة الأزهر، 2013، ص8.

(102) يحي لطفي نجم، برنامج مقترح لتعليم مبادئ حقوق الإنسان في مادة التاريخ وأثره على تحصيل هذه الحقوق وممارستها لدى طلاب كلية التربية، جامعة الأزهر، مجلة التربية، العدد54، كلية التربية، جامعة الأزهر، فبراير، 1996، ص 59.

(103) يوجيتا جويل: مستوي الوعي بحقوق الإنسان من طلاب التعليم العالي، مجلة التربية الدولية، باريس، 2013، ص73-76.

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

(1) شبكة http://www.alukah.net/literature_language0/54271#xzz50zdh079N اللالوكه : الواقعية نظرة عن قرب لجميلة بنت الجوقان نسخة محفوظة 9-11-2018 على موقع واى باك مشين

(2) https://rm.coe.int/1680488f2a على ، جامعة الدول العربية ، الدليل الإسترشادي للتربية حقوق الإنسان ، April 2020

(1) Kim's: Education about Human Rights Teacher Preparation, in Norm. B. T.: Human Rights and Education. Vol.3, New York, Pergamon Press, 1987, P.210

(2) Symanides janusz : Human rights Dimension and challenges , Paris , UNESCO , publishing , 1988 , p134 .

(3) UN, what are human rights http://www.ohehr.org.en/issues/pages/whatarehumanrights.aspx

(4) UN,what are human right,http://www.ohchr.org/en/issues/pages/what are human right.asdx